وزارة التعلـــيم العالـــي والبحـــث العلـــمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية و المحاسبة

الرقم التسلسلي:...../2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل.م.د)

دفعة:2018

الميدان :علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

قســـــم :علوم المالية و المحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

بعنـــــوان:

إدارة المخاطر البنكية كمدخل لمنح القروض بالمؤسسات البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة 488

من إعداد الطالبة:

- رايس سفيان
- عـــولي وفـــاء

تحت إشراف الأستاذ:

طبيب عبد السلام

نوقشت أمام الجنـــة المكونة من الأساتذة:

الإســم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
د.العيفـــة محمـــد	أستاذ محاضر-ب-	رئيســـــــا
طبيب عبد السلام	أستاذ مساعد -أ-	مشرفـــــا ومقـــررا
زمـــال فيصـــل	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا أن أتممنا هذا العمل، و الصلاة و السلام على خير الأنام محمد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "طبيب عبد السلام" على حسن توجيهنا وإرشادنا طيلة فترة التأطير

كما أتقدم بالشكر لكافة الأساتذة و الموظفين لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة تبسة

و اشكر جميع من ساعدنا في إتمام هذا العمل ولو بكلمة صادقة.

ملخـــــص

ملخص البحث

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى إسهام إدارة المخاطر البنكية في ترشيد القرارات المتعلقة بالموافقة على منح القروض البنكية، والحد قدر الإمكان من المخاطر التي يواجهها البنك في عملية الإقراض، سواء تعلق الأمر بالمخاطر المتعلقة بالبنك او المتعلقة بالزبون، ومن اجل تأكيد المفاهيم النظرية التي تم عرضها في الفصل النظري، تم الاستعانة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لإجراء الدراسة الميدانية، أين تم القيام بالاستبيان الذي شمل موظفي وإطارات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19 في تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة، أين تم التوصل إلى الدور الفعال لإدارة المخاطر البنكية في القرار بالإقراض من عدمه.

الكلمات المفتاحية :المخاطر البنكية ،البنوك التجارية، إدارة المخاطر البنكية،إدارة مخاطر الإقراض، آليات منح القروض.

RESUME

Cette étude visait à déterminer la mesure dans laquelle les décisions de rationalisation de la gestion des risques bancaires en ce qui concerne l'approbation de l'octroi des crédites bancaires et réduire autant que possible des risques que la banque doit faire face dans le processus des crédites, soit les risques concernant la banque ou concernant le client, afin de confirmer les concepts théoriques qui ont été affichés dans le chapitre théorique, et pour l'application des ces concepts, nous avons appliqué dans la Banque de l'agriculture et du développement rural (BADR Tébessa), où il a été fait le questionnaire, qui comprenait le personnel de la agence bancaire de l'agriculture et du développement rural de Tébessa, a également utilise le programme statistique SPSS 19 dans le cadre d'analyse des données, où a été atteint le rôle efficace pour la gestion des risques bancaires dans la décision de savoir si ou non pour l'accord sur les demandes des crédits.

MOTS CLES: Risque bancaire, les banques commerciales, gestion des risques bancaires, gestion des risques de crédit, mécanismes d'octroi de prêts.

قائمة المحتويات

البيـــــــــان	رقم الصفحة
شكر و عرفان	I
الملخص	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الاختصارات	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية ومنح القروض في المؤسسات البنكية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية	03
المبحث الثاني: آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية	19
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة)	27
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	38
الخاتمة العامة	64
قائمة المصادر و المراجع	67
الملاحق	72
الفهرس	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	أنواع المخاطر و المؤشرات المستخدمة في قياسها	11
02-01	قياس المخاطر الائتمانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي	12
03-01	قياس المخاطر الائتمانية بواسطة النسب المالية	13
04-01	النسب المستخدمة في قياس السيولة لدى البنوك	15
05-01	نسب قياس مخاطر سعر الفائدة	16
01-02	إحصائيات الاستبيان	35
02-02	معامل الفاكرونباخ	36
03-02	ملخص المخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتمنية الريفية المحددة وفقا لبنك الجزائر	39
04-02	حساب مقاييس الخطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488	43
05-02	توزيع المستجوبين حسب الجنس	44
06-02	توزيع المستجوبين حسب السن	45
07-02	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	45
08-02	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة المهنية	46
09-02	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	47
10-02	الاستبيان المتعلق بإدارة المخاطـر البنكـية	48
11-02	نتائج الاستبيان المتعلق بآليات منح القروض في البنوك	49
12-02	نتائج الاستبيان المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية	50
13-02	نتائج الاستبيان المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض	51
14-02	المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة على فقرات محاور الاستبيان	56
15-02	نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة	59
16-02	نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة	60
17-02	نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة	60
18-02	نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة	61

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	منحنى دالة التنقيط	15
01-02	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة	37
02-02	توزيع المستجوبين حسب الجنس	44
03-02	توزيع المستجوبين حسب السن	45
04-02	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	46
05-02	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة المهنية	46
06-02	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	47
07-02	الاستبيان المتعلق بإدارة المخاطـر البنكـية	49
08-02	نتائج الاستبيان المتعلق بآليات منح القروض في البنوك	50
09-02	نتائج الاستبيان المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية	51
10-02	نتائج الاستبيان المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض	51

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
BADR	BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT RURAL	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
FDR	FOND DE ROULEMENT	رأس المال العامل
FDR _ PROPRE	FOND DE ROULEMENT PROPRE	رأس المال العامل الخاص
FDR _ GLOBALE	FOND DE ROULEMENT GLOBAL	رأس المال العامل الإجمالي
FR _ ETRANGER	FOND DE ROULEMENT ETRANGER	رأس المال العامل الخارجي
BFR	BESOIN FOND DE ROULEMENT	احتياجات رأس المال العامل
AMA	Advanced Measurement Approach	منهج القياس المتقدم
BSIC	Banque Sahélo-saharienne pour l'Investissement et le Commerce	بنك الساحل الصحراوي للإستثمار والتجارة
SBU	Système bancaire universel	النظام البنكي العالمي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	71
02	معامل Alpha de Cronbach	76
03	مخرجات نتائج الاستبيان	76
04	المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة للمحور الثاني للاستبيان	88
05	المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة للمحور الثالث للاستبيان	89
06	المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة للمحور الرابع للاستبيان	90
07	المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة للمحور الخامس للاستبيان	91
08	TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE للمحور الثاني للاستبيان	91
09	TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE للمحور الثالث للاستبيان	92
10	TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE للمحور الرابع للاستبيان	93
11	TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE للمحور الخامس للاستبيان	94

مقدمة

مقدمـــة

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي والدولي من جهة ثانية. وفي ظل هذه الظروف ، ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، فالبنوك لا تحصل على الأموال من أجل تخزينها او تجميدها ولكنها تبحث عنها وتجمعها من اجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن من أصحاب العجز المالي، ولهذا فإن أهم أوجه استعمالات الأموال في البنوك هي في منح القروض.

فمنذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو "الوساطة النقدية"، وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية،بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها، حيث تمثل عملية الإقراض في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية والغاية الأساسية من وجودها ، ولا معنى لهذه الودائع والأموال التي تجمعها ما لم توظف بطريقة او بأخرى في سد حاجات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة إلى ذلك.

غير إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة وتحديدا عمليات الإقراض بالموازاة مع العائد الذي تسعى إلى تحقيقه، جعل هذه البنوك التجارية تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، وهذا ما أدى بالبنوك التجارية إلى إعطاء أهمية قصوى لدراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بعملية منح القروض، وعليه فإن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها.

ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر البنكية هذا لأنها لا تقل أهمية عن العديد من الوظائف الحيوية بالبنوك التجارية خاصة، فإدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي بنك، وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها قصد مسايرتها او التقليل منها او تجنبها هذا بحسب ما تقتضيه طبيعة الخطر او التحدي الذي تواجه،وهذا بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط لذلك نجد أن الإدارة البنكية تسعى جاهدة لمعرفة ما يحيط بها من فرص وتهديدات ومن اجل تقليص حالات عدم التأكد وهذا ما يجعلها تبحث دوما عن مختلف الوسائل والطرق التي تمكنها بالتنبؤ بما ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر ومعوقات في المستقبل وبشكل رئيسي في عمليات منح القروض.

من خلال ما سبق فإن عملية منح القروض هي عملية مرتبطة بمدى إدارة المخاطر المرتبطة بالإقراض والتي يمكن تجنبها او التحكم فيها ن كما انه لا يمكن تجنبها بعض الأحيان الأخرى، وعليه فالإشكال الرئيسي لهذه الدراسة يمكن صياغته كالأتي:

الإشكاليـــة

فيما تكمن الآليات المتبعة لإدارة المخاطر البنكية المتعلقة بقرارات منح القروض ؟

وكيف يتم ترجمة ذلك على صعيد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة؟

التـــساؤلات الفرعيـــة

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع تم الاستعانة بجملة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك، وما هي مختلف أشكالها؟
2- إلى أي مدى تختلف آليات منح القروض، وما هي ضوابطها؟
3- ما مدى مساهمة مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية في تقليص مخاطر الإقراض؟
4- ما مدى إسهام برامج إدارة المخاطر البنكية في توجيه و إرشاد قرارات منح القروض البنكية؟

الفرضيات

وفي سبيل معالجة إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية السابقة، فإننا نستعين بجملة الفرضيات التالية:

1- المخاطر البنكية حالة تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة، ومن أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض ؛
2- تختلف آليات منح القروض حسب طبيعة وقيمة القرض، ويتم تحليل ملفات القروض وفق أساليب متعددة؛
3- تساهم العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية وقرارات الإقراض في تقليص مخاطر الإقراض إلى ادني مستوى؛
4- لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام كبير في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض.

أسباب إختيار الموضوع

وتكمن أهم أسباب اختيار موضوع البحث في النقاط التالية:

- الدور الفعال للبنوك التجارية في توفير الموارد المالية للازمة لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- إن من دواعي الإهتمام بموضوع إدارة مخاطر البنكية فيما يتعلق بعنصر الإقراض ، يعود إلى تراجع دور البنوك التجارية كممول رئيسي وهام في النشاط الإقتصادي ، حيث بدأ التوجه نحو آليات الأسواق المالية التي أصبحت تشكل منافسا قويا ومهددا للنشاط المصرفي؛
- التوجه المعاصر نحو نظام إدارة المخاطر وما له من ايجابيات في وضع استراتجيات وسياسات لمواجهة حالات عدم التأكد، وكذا استغلال كل الفرص المتاحة؛
- المشاكل التي تعاني منها البنوك التجارية من خلال قيامها بعمليات منح القروض ، الأمر الذي أدى بالعديد من البنوك للإفلاس نتيجة عدم التحكم في المخاطر المترتبة عن نشاطها ؛
- التطور المستمر لإدارة المخاطر لان المجال البنكي دائم التحديث؛

- الميول الشخص للموضوع لإعتبارات مهنية في المجال البنكي؛

أهداف الدراسـة

كما يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد المخاطر البنكية وطبيعتها؛
- إعطاء إطار مفاهيمي عام حول إدارة المخاطر البنكية ؛
- إبراز آليات وطرق إدارة المخاطر البنكية كمدخل لمنح القروض على مستوى البنوك التجارية؛
- إعطاء أهم سياسات الإقراض بالبنوك؛
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على حالة تطبيقية متمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة 488؛
- إمكانية الوصول إلى كيفية اتخاذ القرار الائتماني انطلاقاً من مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية.

أهمية الدراســة

إن القرار الائتماني يعتبر من أهم القرارات حساسية التي تتخذها البنوك التجارية من خلال تأدية نشاطها، ومن هنا تكمن أهمية دراستنا والتي تتعلق بالجوانب الاحترازية التي تتخذها البنوك التجارية عند دراسة القرار بمنح القرض من عدمه انطلاقا من مخرجات عناصر إدارة المخاطر البنكية والمتعلقة أساساً بالقروض.

حدود الدراســة

أجريت دراسة الحالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة 488 الواقعة في ولاية تبسة، خلال السداسي الثاني وذلك لمدة 60 يوم ابتداءً 2018/01/14 إلى غاية نهاية التربص بتاريخ: 2018/03/14، حيث تم في هذه الفترة التعرف على كيفية إدارة المخاطر البنكية وارتباطها بعملية اتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض من عدمه.

منهجية الدراســة

وحتى نتمكن من دراسة إشكالية البحث وتحليل أبعاده، والإجابة على التساؤلات الفرعية فإنه قد اعتمد الطلبة على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري؛
- كما تم في الفصل التطبيقي الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال القيام بعملية الاستبيان؛
- المنهج التاريخي: من خلال إظهار الجانب التاريخي لنشأة وتطور البنك محل الدراسة .

أدوات الدراسة ومصادر البيانات

تم الاعتماد من اجل انجاز هذا البحث على كل من المراجع والكتب المتعلقة بالموضوع؛ النشرات والمجالات العليمة المتخصصة والمقالات؛ مواقع الانترنت الرسمية المتخصصة؛ بالإضافة إلى المقابلات الشخصية والملاحظة والاستبيان الموزع على عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة 488.

صعوبات البحــث

ويمكن إدراج الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد البحث في العناصر التالية:

- قلة المراجع المتناولة لإدارة المخاطر البنكية على وجه الخصوص؛
- خصوصية المعلومات على مستوى مكان التربص والتي يتعذر علينا في بعض الأحيان أن نحصل عليها؛
- صعوبة إسقاط الجانب النظري مع الجانب التطبيقي؛
- عدم وجود مصلحة لإدارة المخاطر مستقلة بذاتها على مستوى الوكالة البنكية محل الدراسة إنما هي عبارة عن مهام مدمجة في مصلحة القروض.

هيكل الدراســـة

لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، والفصل الثاني إلى مبحثين، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وكذا عرض الدراسات السابقة للموضوع، أما الفصل التطبيقي فقد تم القيام بإستبيان في وكالة بنكية مع الإشارة إلى منهجية الدراسة بذكر الطريقة والأدوات المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى ذكر النتائج وتفسيرها و إختبار صحة الفرضيات، لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصلين ،متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق للبحث.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية و منح القروض في المؤسسات البنكية

تمهيـــد

على الرغم أن منح القروض يعتبر من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية ويشكل المصدر الأساسي لعوائده المالية وبقدر هذه الأهمية، فيمكن أن يشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أنه يقع فيها ، وذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه لأمواله للغير لآجال محددة على اعتبار أن وظيفة الإقراض تكتنفها عدة مخاطر وهذا يؤدي بنا إلى الإهتمام بموضوع إدارة مخاطر القروض البنكية لكل جزء على حدا.

بالرجوع للوظيفة الأساسية للبنوك المتمثلة في عملية منح القروض، والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تسليط الضوء جل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر البنكية وإدارتها، وكذا ماهية القروض وهذا من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية؛

المبحث الثاني: آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية؛

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة).

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إدارتها، معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من التوافق بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها من خلال مختلف نشاطاتها والتي على رأسها تأتي عملية منح القروض.

المطلب الأول:ماهية إدارة المخاطر البنكية

إن الخطر عنصر ملازم للعمل البنكي، على اختلاف العمليات البنكية وكذا على مختلف المستويات وعليه أصبح الاهتمام بعنصر الخطر من أولويات أي بنك يسعى إلى تعظيم عوائده وضمان استقراره وفق استراتجياته المحددة، ولذلك سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى إعطاء نظرة عامة حول الخطر البنكي وكذا إدارة المخاطر البنكية.

أولا: مفهوم المخاطر البنكية

1- تعريف المخاطر

التعريف الأول: المخاطر هي ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.[1]

التعريف الثاني: هي تلك التقلبات في القيم السوقية لها نوعين، منها ما هو عام وهو نوع يخرج عن إرادة البنك والزبون معا،كمخاطر التضخم ، مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعميله، وبصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[2]

التعريف الثالث: ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضعية معاكسة، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطر حالة تكون فيها إمكانية أن تحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.[3]

التعريف الرابع: المخاطر هي حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية، ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة وينبع الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب ، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسين هما:[4]

- عدم القدرة على التنبؤ؛
- عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ.

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 24.

[2]- حسني مبارك بعلي، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة،2011/2010، ص ص 144- 145.

[3]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية ، مصر،2003 ، ص 16.

[4]- عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009،ص 26.

2- تصنيف المخاطر

وهناك تصنيفين رئيسين للمخاطر:

2-1- التصنيف الأول:ويتضمن هذا التصنيف

2-1-1- المخاطر النظامية: وتسمى أيضا المخاطر العامة وهي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع ككل، وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة ،كما أن شركات التأمين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات.

2-1-2- المخاطر غير النظامية: وتسمى أيضا الخاصة وتختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل ،وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية . وتقبل عادة شركات التأمين التعامل مع هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها.

وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد ولا تصلح لان يعالجها المجتمع ككل، ويتعامل الفرد معها باستخدام التامين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

2-2- التصنيف الثاني:ويتضمن هذا التصنيف

2-2-1- المخاطر المالية: وتعرف على أنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.[1]

2-2-2- المخاطر التشغيلية: تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة .يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنك، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي :الاحتيال المالي ،الاختلاس، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية[2].

3- تعريف المخاطر البنكية

التعريف الأول: المخاطر البنكية تمثل إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، أو عدم التأكد من الناتج في المستقبل لقرار يتخذه البنك في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك معين في الماضي.[3]

---

[1]- عبد السلام، ناشد محمود، **إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص 38.

[2]- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006 ، ص36 .

[3]- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع و الحوكمة**، الملتقى العلمي حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر-واقع و أفاق-، جامعة ورقلة، دون ذكر السنة، ص 04.

التعريف الثاني :تعرف المخاطرة البنكية على أنها " هي التأثير السلبي على الربحية، والتي تتميز بالعشوائية وعدم التأكد من المكاسب والخسارة نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط البنك".[1]

وبالرغم من تعدد التعاريف غير أنها تتفق كلها على أن المخاطر البنكية ملازمة للنشاط البنكي إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب قدرة هذا الأخير على التنبؤ به والاستعداد له، ويقوم البنك الناجح بتسيير الخطر والتقليل منه وتنويعه من اجل جعله عند مستويات مقبولة وعند مرد ودية مناسبة.

ثانيا:مصادر المخاطر البنكية

للمخاطر البنكية من مصدرين أساسيان:

1- المصادر النظامية

وهي تعرض البنوك لمجموعة من المخاطر التي تكون خارج سيطرتها، لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها او التنبؤ بإحتمالات حدوثها[2]، وذلك مثل أزمات السيولة، مخاطر السوق الأخرى، التضخم وتقلبات الأسعار.

2- المصادر غير النظامية

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- القوانين والأنظمة؛
- العوامل الخارجية؛
- المنافسة مع البنوك الأخرى؛
- التطور التكنولوجي.

ثالثا:تصنيفات المخاطر البنكية

1- المخاطر المالية

المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة[3]، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما[4]:

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية :
  - نتيجة موجبة :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة؛
  - نتيجة محايدة :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماماً للقيمة المتوقعة؛
  - نتيجة سالبة :حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

وتتألف المخاطر المالية من:

---

[1]- هشام بحري، **تسيير رأس مال البنك – دراسة حالة بنك القرض ألفلاحي -** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير غير منشورة ،تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2006/2005، ص08.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص168.

[3] - Gasttineau, G.L & Kiritzman , M.P,The Dictionary of Financial Risk Management, Fabozzi Associates, United States of America, 1996, p.p.241-242.

[4] - William,C.A & Smith, M.L & Young, P.C, Risk Management and Insurance, Mc Graw-Hill, INC , United States of America 1995, p.p.26 – 27.

1-1- مخاطر الإقراض: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالقروض والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل الزبون في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لإستراد بضائع نيابة عن الزبون في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.[1]

1-2- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق لتغييرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير وتنقسم هذه المخاطر إلى:[2]

1-2-1-مخاطر أسعار الفائدة: تعرف خطر معدل الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات " ناتجة عن تغير أسعار الفائدة صعودا وهبوطا حسب وضع كل بنك على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه.[3]

وعليه يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك، والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة.[4]

1-2-2-مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر المرتبطة بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.

كما يعتبر خطر سعر الصرف يتكون من خسارة ممكنة ناتجة عن التغير في سعر العملات، وعليه فهو يدور حول "الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم للنشاطات تلك المؤسسات ".[5]

1-3-مخاطر السيولة: تظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات لمدفوعات في مواعيد محددة، بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد المستحقات في مواعيدها.[6]

ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، وغالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة إستحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه.

1-4- مخاطر رأس المال: تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين، فالمصرف الذي يشكل رأسماله % 10 من موجوداته، يمكن أن يكون قادرا على مواجهة تدن في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله % 5 من موجوداته.

ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض رأسمال البنك، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين، فإذا اختار البنك زيادة مديونيته، فلا شك في أن ذلك سيؤدي إلى تحسن في العائد.

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن،2006،ص 66.

[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،الأردن، العدد 08 ،2012، ص 13.

[3]- محمد عبد الفتاح الصيرفي،مرجع سابق ، ص 66 .

[4] -G-Bessis, gestion des risque et gestion actif-passif des banque, Dalloz ,؛Paris, France,1996 ,p 17.

[5]- عبد الحق بوعتروس ، **أهمية إدارة مخاطر الصرف** ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 12، 1999،ص 36.

[6]- طارق عبد العال، **تقييم البنوك التجارية –تحليل العائد و المخاطرة-**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر ،2001، ص 92.

2- المخاطر غير مالية

2-1-المخاطر التشغيلية: مخاطر التشغيل هي عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لأحداث خارجية.[1]

فالمخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية، كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لآداب وأخلاقيات المهنة.

وتعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبياً، وعملية قياسها له أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للبنك ، وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنت، إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيانات ونظام الحاسب الآلي الخاص بالبنك.[2]

2-2- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم[3].

2-3- المخاطر الإستراتجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[4]

2-4- مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

رابعا: إدارة المخاطر البنكية

ترتكز الصناعة البنكية في مضمونها على فن إدارة المخاطر وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي لتحقيق الأهداف.

1- مفهوم إدارة المخاطر البنكية

هي مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولين عن البنك للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة ويهدف حماية البنك من أ ي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف يتعرض لها.[5]

---

[1] - Atonie Sardi et Henri Jacob , Management des Risques Bancaires ,édition AFGES, Paris ,France, 2001, p21.

[2] - ميرفق علي أبو كمال ، **الإدارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2007،ص 73.

[3] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص67.

[4] - شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن،2002، ص 327.

[5] - عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص 49.

2- وظائف إدارة المخاطر البنكية

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي:[1]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة ، مخاطر الطرف الآخر؛
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة ؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة البنكية ككل.

3- إستراتجية إدارة المخاطر البنكية

كما أن الخطوات الأساسية لبناء إستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة يمكن حصرها بسلسلة مستمرة من خمس خطوات: [2]

3-1- تقييم البيئة: بوضع قاعدة لكيفية النظر للخطر وكيفية التعامل معه من قبل العاملين في المؤسسة، حيث يضمن ذلك تحديد فلسفة إدارة المخاطر. كما أن تحديد الأهداف من قبل الإدارة يمكنها من تمييز الأحداث المحتملة التي تؤثر على إنجازها.

3-2-تميز المخاطر: وذلك بالإجابة على السؤالين: ماذا يمكن أن يحدث؟ وكيف يمكن أن يحدث؟ فالأحداث الداخلية والخارجية تؤثر على إنجاز أهداف البنك، ويجب أن تميز الإدارة بين الأخطار والفرص.

3-3-تحليل المخاطر: يتم هذا التحليل بأخذ إمكانية حدوث الخطر ودرجة تأثيره على أهداف البنك بعين الاعتبار، حتى يتم تحديد قاعدة واضحة للكيفية التي يجب أن تدار بها الأخطار المقيمة.

3-4-تقييم المخاطر: تقدر الإدارة المخاطر المحتملة الحدوث وتختار ردود فعل للخطر: تجنب، قبول، أو تخفيض الآثار المترتبة، وتطور الإدارة بعد ذلك مجموعة نشاطات لترتيب المخاطر حسب أولويتها.

3-5-مناقشة المخاطر: في هذه المرحلة يتم تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة للسيطرة على الخطر، ثم اختيار البديل الاستراتيجي الأمثل منها، والذي على ضوءه تطور خطط لمعالجة الخطر تتضمن الوسائل اللازمة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات الخمسة ترافقها عملية مستمرة من الرقابة تقوم بها إدارة المخاطرة، وذلك بالمراقبة وإجراء التعديلات حسب الضرورة، فهذه النشاطات الرقابية قد تكون منفصلة لكل خطوة من الخطوات الخمسة السابقة، أو قد تكون مجتمعة.

[1]- طارق عبد العال،مرجع سابق،ص32 .

[2]-http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/ArabicColleges/AdministrativeSciences/DocLib11, consulté le 9 février 2018.

4- أساليب التعامل مع المخاطر البنكية

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها، فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من الأربع مجموعات الرئيسية التالية: [1]

4-1- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، فالتأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.

4-2- التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلا لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

4-3- التقليص: وتشمل طرقا للتقليل من حدة الخسائر الناتجة عن الخطر، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر، وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

4-4- القبول: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، فهذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر وعليه، فكل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها.

إن الإعداد الجيد لإستراتيجية إدارة المخاطر يمكن الإدارة من معرفة الخطر وتحليله باستخدام الطريقة المناسبة، ثم إيجاد الحل المناسب الذي يزيل ذلك الخطر أو يقلل من آثاره، فهذه الإستراتيجية تزيد من نجاح وإنهاء المشروع من منظور التكلفة والوقت والمواصفات، بأقل مشاكل ممكنة وفي الغالب،التعامل مع المخاطر في المشاريع يختلف من وضع لآخر، فكلما وجدت البيانات الكافية كلما سهل ذلك من المعرفة الفعلية للأسلوب المناسب لإدارة للمخاطر.

[1]- http://ar.wikipedia.org/wiki/إدارة_المخاطر - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة, consulte le 9 février 2018.

المطلب الثاني:أدوات قياس المخاطر البنكية لدى البنوك

إن قياس حجم المخاطر البنكية هو المرشد إلى ما يجب عمله، حيث يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات بشكل عام إلى مجموعتين، هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

أولا: الأدوات الإحصائية وأدوات التحليل المالي لقياس المخاطر البنكية

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات:

1- المدى

والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوي النسبي للخطر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب لمتغير المخطر البنكي موضع الإهتمام.[1]

2- التوزيعات الاحتمالية

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك متغير المخطر البنكي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

3- الإنحراف المعياري

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

4- معامل الاختلاف

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري)، وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلا عن الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

5- معامل بيتا

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المتعلق بالمخطر موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.[2]

---

[1]- محمد علي، **إدارة المخاطر المالية**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2005، ص 14.

2- محمد علي، مرجع سابق، ص 15.

6- أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر البنكية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم الوضعيات المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض[1]، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي.[2]

إلى جانب بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بمخاطر بنكية غير مخاطر الاقراض ويمكن اختصارها في الجدول الأتي :

جدول رقم (01-01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	✓ صافي أعباء القروض / إجمالي القروض ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	✓ الودائع الأساسية / إجمالي الأصول ✓ الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول ✓ سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	✓ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول ✓ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم
مخاطر أسعار الصرف	✓ المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. ✓ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	✓ إجمالي الأصول / عدد العاملين ✓ أجور المستخدمين/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	✓ حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

المصدر : طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر**،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2003، ص239.

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 146.

[2]- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 251 .

جدول رقم (01-02): قياس المخاطر الائتمانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	المدلول
FDR= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة FDR= الأصول المتداولة – د .ق. أ	FDR = 0 هذا يعني أن الزبون في توازن مالي أدنى، ينظر من خلالها تأمين قدرة الزبون على الوفاء بديونها في ميعاد إستحقاقها. لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الإستغلال للعميل تتميز بالتذبذب الذي ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والإلتزامات من جهة أخرى. FDR >0 هذا يعني أن الزبون في توازن مالي والزبون له قدرة الوفاء بالالتزامات في آجال إستحقاقها. FDR < 0 هذا يعني أن الزبون في وضعية حرجة ولا يستطيع الوفاء بإلتزاماته.
FDR _ PROPRE= رأس المال العامل الصافي – د ق أ FDR _ PROPRE= الأموال الخاصة – القيم الثابتة	مدى إستقلالية الزبون تجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل إستثماراته بأموالها الذاتية.
FDR _ GLOBALE= الأصول المتداولة	الهدف منها هو البحث عن قيمة المبالغ التي مول بها الزبون أصوله المتداولة هذا يعني أن البنك يقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة.
FR _ ETRANGER= مجموع الديون FR _ ETRANGER= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص	ويهدف إلى توضيح ديون الزبون وتصنيفاتها.
BFR= (قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (د ق أ – سلفيات مصرفية)	هو رأس المال العمال الذي تحتاجه الزبون لمواجهة ديونه المستحقة في التاريخ X، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية.
الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل	الخزينة = 0 هذا يعني أن الزبون في وضعية حسنة، حيث لا يوجد خلل كبير في الوضعية المالية. الخزينة > 0 هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل وهذه الوضعية جيدة وبإمكان الزبون توظيف جزء منها. الخزينة < 0 هنا تكون الخزينة سالبة وهذه الوضعية سيئة وخطيرة .

المصدر: Peter Rose, Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions : An Asset, Liability Approach, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, 1991, p 121.

ثانيا: أساليب قياس المخطر البنكية حسب كل نوع من المخاطر

هناك من المخاطر البنكية ما يمكن قياسه وفق أساليب كمية، وأيضا من المخاطر ما لا يمكن قياسه نظرا لخصوصيته، كوجود تشريعات تنظيمه وقوانين تحكمه.

1- قياس مخاطر الإقراض

هناك عدة طرق لقياس المخاطر الائتمانية ونذكر منها:

1-1- طريقة النسب المالية: ويمكن اختصارها في الجدول التالي

جدول رقم (01-03): قياس المخاطر الإقراض بواسطة النسب المالية

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية	اقل من 1.5%	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطرة أكبر.
مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الإئتمانية	محصورة بين 0.6 % و01.00%	تدل هذه النسبة على القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناتجة عن عدم السداد، وكلما ا زدت هذه النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها.
صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية الكلية	أقل من 0.99%	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بالمقام، كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض.
صافي الديون المعدومة / متوسط التسهيلات الائتمانية	/	هي طريقة لقياس المخاطرة الماضية(السابقة)التي كانت مصاحبة لقروض البنك .وهي تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.
التسهيلات الائتمانية غير المستحقة / التسهيلات الائتمانية	أقل من 1.00%	وهي القروض التي أقساطها المستحقة انخفضت بشكل واضح، لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، وهذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية	/	هي درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن رأسمال المصرف يعد خط الدفاع له أمام خسائره المحتملة عند عدم السداد
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها		تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض.
التسهيلات الائتمانية / الأصول	محصورة بين 60 % و80 %	يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية، وأن ارتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع	اقل من 01	تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استثمارها في قروض من قبل البنك، وزيادة هذه النسبة تؤد إلى زيادة المخاطرة .فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع، وذلك من أجل ترك هامش للسيولة.
مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / متوسط التسهيلات الائتمانية	محصورة بين: 0.6% و1.00%	لأن مخصص الخسارة هو نفقة ويعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة (متوسط القروض = قروض (السنة1+ السنة2)\2)
الأصول غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية		الأصول غير المنتجة هي الأصول التي لا تولد عوائد أو تولد عوائد أقل، وتضم القروض غير المستحقة والمجدولة .إن أي زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشاكل ويمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / متوسط التسهيلات الائتمانية		تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك فيها، إذ كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من % 4 من محفظة القروض ، فإن المحلل الكفء يدرك احتمالين :1)إن إدارة البنك متحفظة جدا، 2) أو إن المحفظة تتكون من قروض غير منتجة أو لديها نسبة عالية من المشاكل.
التسهيلات الائتمانية المعدومة / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية		الديون المعدومة هي عبارة عن الديون التي يصعب فيها الحصول على الفائدة وأصل القرض وليس لها نسبة معينة.
التسهيلات الائتمانية المعدومة / صافي الفوائد		صافي الفوائد هو الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة، وتدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد للديون المعدومة، ليس لها قيمة معينة وإنما تقارن مع النسب التي تحققها البنوك المماثلة.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / التسهيلات غير العاملة	اكبر من 1.00%	التسهيلات غير العاملة هي الديون التي إستحقت ولم تدفع فوائد لمدة 90 يوم أو أكثر . يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التسهيلات غير العاملة بهامش كبير.

المصدر: Peter Rose, **Commercial Bank Management**, Managing Financial Institutions, An Asset, Liability Approach, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, 1997, p 149.

يعتبر أسلوب النساب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمقترض وتقييم مستوى جدارته المالية بما يضمن حماية البنك من المخاطر المترتبة عن عملية الائتمان، كما أنها تعطي للبنك أهم المؤشرات التي توضح حقيقة مركزه المالي فهي إذن بمثابة مؤشر إنذار تلجأ إليه إدارة البنك لتقييم سياسة الإقراض ومدى نجاعة محفظة القروض ومن ثم توقع المخاطرة من عدمها.

1-2- طريقة الأنظمة الخبيرة: نظام خبير هو برنامج معلوماتي مبني على منطق مخصّص من أجل حل حالات صعبة، وهذا الأخير يمكن أن يساوي شخص ذو خبرة ومعرفة حادة. [1]

- يبنى على أساس مجموعة من القواعد التي تسمح بإدراج منطق؛
- يستخدم منطق نموذجي عوض حسابات عددية ويعمل بكفاءة عالية على إنسان ذو خبرة؛
- يتناول النظام الخبير عادة إشكاليات جدة معقدة، واستعمل هذه التقنيات تسمح بتحقيق أهداف مرضيّة ولكن ليست مثالية.

1-3- طريقة رجل القرض: إن طريقة رجال القرض تعتمد أساسا على ثلاثة عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية الزبون وهي: العامل الشخصي، العامل الاقتصادي، العامل المالي.

- إن العامل الشخصي وكذا الفرع الاقتصادي الذي تنتمي إليه ومدى تطوره ،ونموه، بعد ذلك يقوم المختصون بتوقعات حول مستقبل المؤسسة باستعمال الطرق الإحصائية.
- إن العامل المالي يبين الحالة المالية للمؤسسة بالاستناد على ميزانيتها، وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل عناصر الميزانية .

بعد تحليل العوامل السابقة أهميته وكان الترجيح كالتالي:

- بالنسبة للعامل الشخصي:40 % ؛
- بالنسبة للعامل الاقتصادي:20 % ؛
- بالنسبة للعامل المالي :40 %.

1-4-طريقة القرض التنقيطي: هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحليل الإحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض، ليحدد الخطر بالنسبة للبنك[2] ، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملائمة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض، أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن إن تصيب المنظمات التي تتعامل معها. [3]

كما إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم تحديده بإتباع الخطوات الآتية:

- اختيار العينة المستهدفة؛
- انتقاء المتغيرات (القابلة للقياس وغير القابلة للقياس)؛
- التحليل التمييزي للعينة وهو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة وتكتب كما يلي:

$$Z=\sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث: α_i : المعاملات المرتبط بالنسب R i (معاملات الترجيح)، R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر،β:ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

---

[1]- يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008، ص 111.

[2] - Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 1995,p 95

[3] - Axel abadie, olivier, rousseau, crédit management gérer le risque client, édition économico, paris, 1996, p173

- تعيين نقطة التمييز بعد إختيار المتغيرات أو المعايير الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات.

الشكل رقم (01-01): **منحنى دالة التنقيط**

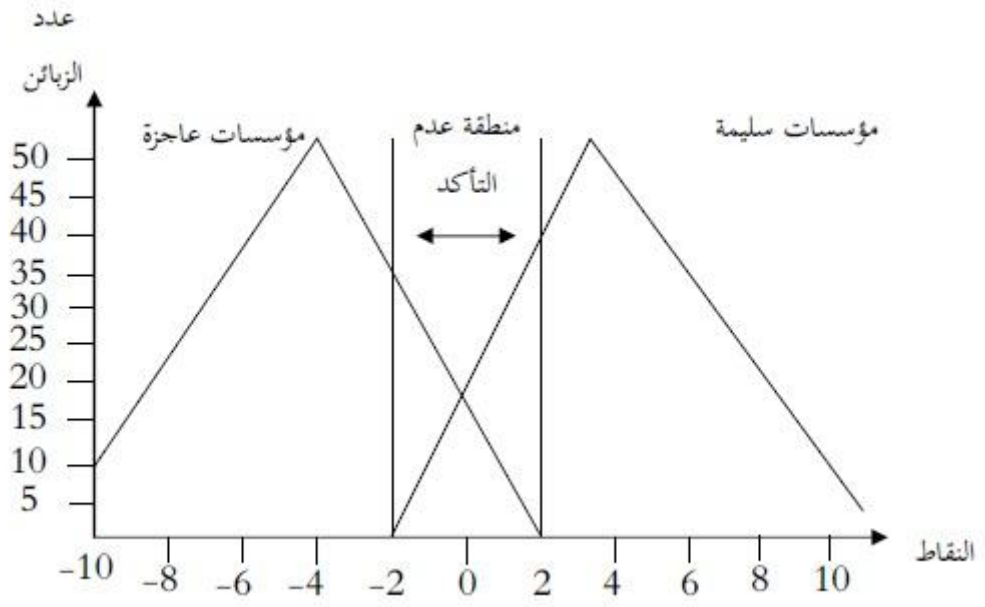

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، **إستخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول حول الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2013، ص 13.

2- قياس مخاطر السيولة

إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يتدنى ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك، ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

- تحليل بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية؛
- فجوات السيولة (الإختلالات في السيولة)والتي تتفرع بدورها إلى فجوة التدفق وفجوة المخزون؛
- درجة سيولة الميزانية (قوة البنية المالية)؛
- المؤشرات الإجمالية للتحويل؛
- كما يمكن قياس مخاطر السيولة باعتماد تقنية النسب المالية.

الجدول رقم (01-04): النسب المستخدمة في قياس السيولة لدى البنوك

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
الأصول النقدية شديدة السيولة / الأصول	تتراوح بين: 20% و30 %	تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة :الاحتياطي النقد في البنك المركز، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية المضمونة
الأصول النقدية شديدة السيولة / الودائع	تتراوح بين: 30% و45%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه.
القروض / الودائع + الأموال المقترضة	تكون أقل من: 70%	تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء والأموال المقترضة من بنوك أخرى
القروض / إجمالي الأصول	تكون أقل من: 60%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك.

المصدر: -Peter Rose, Commercial Bank Management; Measuring and Evaluation Bank Performance, McGraw-Hill Irwin Edition, 2002,p 106.

3- قياس مخاطر السوق

3-1-قياس مخاطر أسعار الصرف: بما أن المخاطرة تحدث نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عند قيام الشركات بتقييم أصولها والتزامها بالعملات الأجنبية، أو أنها توقع عقودا للدفع أو الاستلام بعملات أجنبية، فإن قياس هذا النوع من المخاطر يمكن أن يتم باستخدام ما يلي[1]:

- **النسبة الأولى=** القيمة الدفترية للأصول\ القيمة السوقية للأصول
- **النسبة الثانية=** القيمة الدفترية لحقوق الملكية\ القيمة السوقية لحقوق الملكية

3-2-قياس مخاطر أسعار الفائدة: ويمكن تخليصها في الجدول التالي

جدول رقم (01-05): نسب قياس مخاطر سعر الفائدة

النسبة	المدلول
الأصول الحساسة لسعر الفائدة **الخصوم الحساسة لسعر الفائدة**	تقيس هذه النسبة حساسية البنك لتغير سعر الفائدة، وبالتالي مستوى الخطر المتربص به، فكلما كانت هذه النسبة مساوية للواحد نقول أن البنك في وضع مريح .أما إذا ابتعدت عن الواحد زد الخطر على البنك.
مدة استحقاق الأصول الحساسة لسعر الفائدة **مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة**	فإذا كانت مدة استحقاق هذه الأصول أكبر من مدة استحقاق الخصوم، فهذا سوف يعرض البنك لخطر إعادة التمويل، وهو الخطر الناتج عن قيام البنك بتمويل القروض في هذه الفترة بسعر فائدة أكبر .أما إذا كانت مدة استحقاق أصول الحساسة لسعر الفائدة أقل من مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، فإن ذلك سيدفع البنك إلى إعادة استثمار الودائع بسعر فائدة مختلف، وإذا كان أقل من السعر السابق فهذا سيعرضه لخطر إعادة الاستثمار.
الودائع غير المؤمنة **إجمالي الودائع**	الودائع غير المؤمنة هي الودائع التي لم يتم تأمينها بغطاء من السيولة لحالات السحب المفاجئ. وهي غالبا تكون أكثر حساسية إلى التغير في أسعار الفائدة، وذلك لأن المودعين سيسحبونها عند حصولهم على سعر فائدة أعلى من قبل المنافسين، مما يؤثر سلبا على عمليات الإقراض والاقتراض. وتتمثل حدود النسبة في: 01 كحد أعلى، و00 كحد أدنى، وذلك حسب نسبة سيولة البنك.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد Jeanne-Françoise de Polignac, la Notation Financière –l'Approche du Risque de Crédit, Revue Banque Edition, Paris,2002,p.p.119-123

4- قياس المخاطر التشغيلية

إعتمدت البنوك في السابق بشكل شبه كامل على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنه شهدت السنوات الأخيرة تطويرات جوهرية لإدارة المخاطر التشغيلية حيث تم إعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف، وبشكل عام فإن الهدف من إدارة المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وأرباحها وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن مواجهة المخاطر التشغيلية.

4-1- الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي

وفق هذا المنهج يتم إحتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل (II) في الورقة الإسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

[1]- محمد توفيق عمرو، **إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي-** نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية- ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006، ص59.

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات **X** ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \acute{\alpha}))/n$$

حيث: K_{BIA}: متطلب رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات، N: عدد السنوات، $\acute{\alpha}$: النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%

ويعرف إتفاق بازل (II) إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد ، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين.[1]

4-2- الطريقة الثانية: منهج القياس المتقدم AMA

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة بنكية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية وإحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها. وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة المصرفية.

ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة وإعتماد السلطة الرقابية، كما انه وفقاً لهذه المنهجية تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة البنك على قياس مخاطره وإدارتها.[2]

4-3- الطريقة الثالثة:الأسلوب النمطي (الأسلوب القياسي المعياري)

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل البنكية، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة؛ حيث يتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال هي: تمويل الشركات، التداول والاكتتاب، الأعمال المصرفية بالتجزئة، الأعمال المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول، خدمات السمسرة والوساطة المالية ، وفي نطاق كل خط عمل يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا يعمل كدليل على حجم عمليات البنك، ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقا للمعادلة التالية:[3]

متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية =(إجمالي الدخل السنوي لكل وحدة عمل خلال الثالث سنوات الأخيرةβ x لكل نشاط)

03

حيث: β نسبة ثابتة بالنسبة لكل خط عمل، وتكون قيمته إما 12% ، 15 % او18%.

---

[1]- عبد الكريم نصر، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية- ،2007، ص 16، منشور على الانترنت:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03 ، تاريخ الاطلاع:17فيفري 2018.

[2]- نفس المرجع، ص 17.

[3]- راضية مصداع،**إدارة المخاطر التشغيلية وفقا اتفاقية بازل II في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة الحميد بن باديس مستغانم ، العدد السابع، دون ذكر السنة، ص 15.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية لدى البنوك

يمكن إدراك الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر البنكية لتشكليها جزءا كبيرا من اهتمام الإدارة البنكية ولهذا وضعت طرق وأساليب لإدارة هذه المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وهذا نظرا لمخرجاتها المعلوماتية التي قد تحمي البنوك من مخاطر جد كبيرة، ولهذا سوف نتطرق لأهمية إدارة المخاطر البنكية، وكذا الأهداف من اعتماد نظام إدارة المخاطر البنكية.

أولا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وتتجلى لنا هذه الأهمية بشكل عام في النقاط التالية[1]:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين؛
- أداة لتنفيذ الإستراتجية المرجوة من الممارسة العملية في البنوك؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالعمل المصرفي كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة البنك، ومدير إدارة المخاطر؛
- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

أن كل أهداف إدارة المخاطر البنكية تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها، ويمكن إعطاء أهم الأهداف فيما يلي:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب عند التعرض للمخاطرة؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافس. [2]

---

[1]- بلعزوز بن علي، **استراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث ، جامعة الشلف، العدد رقم 07، 2010/2009، ص335.

[2]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر و التوزيع، الإسكندرية ، 2005 ،ص 21.

المبحث الثاني: آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية

تستخدم البنوك طرق عديدة وأساليب متنوعة ومناهج مختلفة في استخدام مواردها المالية، حيث تهدف إلى إيجاد أفضل الاستعمالات لهذه المواد في ظل القوانين والتنظيمات السائدة والمعمول بها وتحاول أن تتحرك دائما وفق مبدأ التوفيق بين المواد والاستخدامات، وعليه تعتبر عملية الإقراض أهم أوجه استخدام هذه الموارد المالية لما لها من عوائد مالية.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

يقوم النشاط البنكي في الأساس على عمليات الإقراض للجمهور، إي أن البنك هو همزة الوصل بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، من خلال عمليات منظمة وممنهجة تتم تحت ظروف وشروط معينة، هذا كله في إطار عمليات الإقراض البنكية.

أولا: تعريف القروض البنكية

القرض حسب **المادة 235** من قانون البنك المؤرخ في 19 أوت 1986 هو كل عقد بمقتضاه تقدم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو إيداع مؤقت وعلى سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أو الاثنين معا ، لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه :" هو القدرة على الحصول على نقود عن طريق الإقتراض مقابل الوعد بردها في المستقبل ومن سمات الإقراضن المخاطرة وهو العامل الرئيسي المحرك في العلملية، وكذلك الزمن فهو عامل أساسي أيضا ".[2]

ثانيا:أهمية القروض البنكية

1- في المجال الإنتاجي

تتجلى أهمية القرض في المجال الإنتاجي من خلال إمكانية تمويل المشاريع الإنتاجية وذلك بزيادة حجم تلك المشاريع أو زيادة الإنتاج بها، ومن خلال هذه التدعيمات المالية لهذه المشروعات الإنتاجية فإنه يمكن إمتصاص نسبة معينة من البطالة الموجودة في المجتمع .

2- في المجال الإستهلاكي

تساعد القروض على الزيادة في حجم السوق وذلك بزيادة عدد المستهلكين، فالمستهلك مع قوته الشرائية المتوفرة لديه في الوقت الحالي لا تستطيع تحقيق أقصى إشباع له إذا فهو يلجأ إلى تدعيم قدرته الشرائية بالقروض، فنجد أن القرض يساعد المستهلكين على إعادة رسم خطط إنفاقهم الإستهلاكي خلال الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن خصوصا إذا أحسن الفرد إستعمال القرض الذي حصل عليه.[3]

ثالثا: أصناف القروض البنكية

من أهم أوجه القروض حسب الصنف نذكر ما يلي:

1- القروض حسب آجال الإستحقاق

وهي تلك القروض التي تعتمد على عنصر الزمن ومنها:

---

[1] - Ammour Ben halima , techniques des pratiques bancaires , édition alchihab, Alger, 1997 ,p 55 .

[2]- محمد الموفق، أحمد عبد السلام، **الأقسام المختلفة للبنوك التجارية**، دار النشر غير مدرجة، الإسكندرية، 1998، ص 97.

[3]- عبد المنعم ، محمد مبارك ، محمود يونس ، **إقتصاديات النقود و الصيارفة و التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1996، ص 83.

1-1- قروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي لا تتعدى مدتها السنة، والموجهة لتمويل عمليات جارية بالمؤسسة أو لتمويل إستغلال المؤسسة العادي.

1-2- قروض متوسطة الأجل:وهي التي لا تزيد مدتها على خمسة سنوات والتي تستخدم في المؤسسة من أجل الإحلال أي يتم من خلالها إعادة تجهيز المؤسسة بالأجهزة الجديدة محل التالفة أو المهتلكة وأيضا تستخدم من أجل التوسع .

1-3-قروض طويلة الأجل:وهي التي تزيد مدتها على خمسة سنوات، وقد تمتد أحيانا إلى عشرين سنة ويهدف إلى تمويل كل المؤسسات الصناعية والتجارية، ويمنح مقابل ضمانات رهينة ومن أهم أشكال القروض طويلة الأجل:

- قروض المقاولات؛
- القروض العقارية والإستثمارية.

2- القروض حسب الغرض منها

2-1-القروض الصناعية والتجارية (قروض الأعمال) :وهي القروض الأكثر تداول وتعاملا من ناحية البنك وهي موجهة لتمويل التجارة والصناعة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتتميز هذه القروض بقصر أجالها عادة.

2-2-القروض العقارية: تمنح هذه القروض إلى الأشخاص أو المؤسسات التي تقوم بشراء أو التجارة في الأراضي وإقامة المشاريع العقارية [1].

فحسب هذا التصنيف يقوم البنك بمنح القرض من أجل تمويل شراء مباني أو عقارات أو تمويل إقامتها ، وهي قروض طويلة الأجل بطبيعتها حيث يمكن أن تمدد تاريخ إستحقاقها إلى ثلاثين سنة[2].

2-3-القروض الإستثمارية: تمنح هذه القروض من أجل تمويل المشاريع الإستثمارية سواء كانت الجهة المستثمرة بنوك، أفراد أو شركات كتمويليها للإكتتاب في السندات والأسهم، وقبل البدء في الإستثمار لابد من التأكد من وضعية السوق وهذا الإجراء ضروري لضمان المخاطرة وعدم التأثر بها فهذا النوع من القروض يكون ذا أهمية بالغة على الإستثمارات المتعلقة بعجلة النمو والتطور الإقتصادي.

3- القروض حسب نوع الضمان

3-1-قروض مضمونة

3-1-1-قروض بضمان شخصي:حيث يعتمد البنك على المركز المالي للعميل وذلك بغض النظر عن الضمانات العينية.

3-1-2-قروض بضمان بضائع:حيث يمنح البنك القرض للعميل وفي المقابل يتم أخذ بضائع تودع لدى البنك كتأمين حتى يتم إسترجاع قيمة القرض .

3-1-3-قروض مضمونة بأوراق مالية: ويتم منح القروض في هذه الحالة على أساس الأوراق المالية كالسندات والأسهم ويتم الإعتماد عليها كضمان والتي تكون مودعة لدى البنك ويجب أن تكون هذه الأوراق المالية ذات قيمة وسهلة التداول، وقيمتها السوقية لا تختلف عن قيمتها الإسمية.

---

[1]- مصطفى رشدي شيحة ، **الإقتصاد النقدي المصري** ، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، (دون ذكر السنة)، ص 84.

[2]- منير إبراهيم الهندي ، **إدارة الأسواق و المنشأة المالية** ، منشأة المعارف ،القاهرة، 1999،ص 143.

3-1-4-قروض بضمان رهن عقاري: يتم الإعتماد على العقارات في هذا النوع من القروض حيث يتم وضع العقار كضمان للقرض ويجب في هذا العقار أن يكون مسجلا رسميا وموثق باسم صاحب القرض.

3-1-5-قروض مقابل تنازلات: تقدم هذه القروض لأصحاب المقاولات والتوريد، كما يتم الإعتماد على عنصر السيرة الحسنة وعلى أساس التعاملات السابقة، فقيمة القرض مرتبطة بتنفيذ الأعمال المتعاقد عليها .

3-2-القروض غير المضمونة

يتم منح هذا النوع من القروض دون أخذ أي عنصر عيني أو غيره كضمان من عند الزبون لإسترجاع قيمة القرض في حالة عدم سداده، وفي هذا النوع يتم منح القروض بالإعتماد على التعاملات السابقة مع الزبون وسيرته مع البنك وكذلك الوضعية المالية للعميل.

4- خطابات الضمان

خطاب الضمان هو تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين عند الطلب إلى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالوفاء بإلتزامات معينة قبل المستفيد، وتقوم الفكرة الأساسية لخطابات الضمان على حاجة الجهة الحكومية التي تحاول إجراء مناقصة على مشروع أو المزايدة على تصريف أشياء معينة إلى ضمان جدية عرض كل شخص من المشتركين في المناقصة أو المزايدة أولا ثم ضمان عدم التورط في مضاعفات أو خسائر عند الإتفاق مع أحدهم ورسوم العملية إذا تخلف عن الوفاء بإلتزاماته، ولأجل ذلك تتجه الجماعات التي تقوم بالمناقصة أو المزايدة إلى مطالبة المشترك مهما كان أولا ثم مطالبة من ترسوا عليه العملية ويبرم معه العقد ثانيا بتقديم تأمينات نقدية تبلغ نسبة معينة من قيمة العملية على أن تصبح هذه التأمينات من حق الجهة التي قدمت لصالحها في حالة عدم إلتزام الشخص بتقديم هذه التأمينات وتجميد مبلغ نقدي من المال لذلك، حيث يقدم الشخص إلى البنك طالبا خطاب ضمان فيكون هذا الخطاب بمثابة تأمين نقدي، وإذا تخلف الشخص عن الوفاء بإلتزماته أضطر البنك إلى دفع القيمة المحددة في خطاب الضمان ويرجع في إستيفاءها على الشخص الذي صدر خطاب الضمان إجابة إليه[1].

5- الائتمان الإيجاري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع ألآت أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

6- الإعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين معا، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله، مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها، وتنشأ عن هذه العملية علاقة بين أربعة أطراف هي : المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت العقاد ، **النقود والبنوك و العلاقات الإقتصادية للدولة** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1980 ، ص 72.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الثاني: ضوابط وإجراءات منح القروض البنكية

تتضمن ضوابط منح القروض البنكية مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح القروض من أجل دراسة ملفات القروض مع توفر عنصر الثقة بين العاملين بالإدارة الذي يمكنهم من العمل دون الوقوع في خطأ ودون اللجوء إلى المستويات العليا، فالسياسة الإقراضية تحدد إتجاه وأسلوب إستخدام أموال البنك التي يتحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وهذه السياسة تكون مكتوبة ومسجلة حيث يمكن من خلالها لأجهزة منح القروض العمل في إطارها، وبذلك يتضح أن لهذه الضوابط أثر على إتخاذ القرار الذي من خلاله يسعى البنك إلى بلوغ أهدافه وتحقيق أرباح من موارد عملية منح القروض.[1]

أولا: ضوابط منح القروض البنكية

1- سمعة الزبون

لسمعة الزبون أثر كبير على إتخاذ القرار بشأن القرض، فالبنك يقوم بالبحث في علاقاته المالية والتجارية في حالة عدم كونه عميل سابق لديه، فهو يلجأ إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال الإتصال بها وطلب معلومات حوله،كذلك يتم اللجوء إلى رجال الأعمال والتجارة حيث يمكن أن تكون لدى هؤلاء معلومات على مدى وفائه بإلتزماته في ميعاد إستحقاقها، وكذلك سيرته الذاتية.

2- قدرة الزبون على السداد

يقوم البنك بتحليل بعض المؤشرات المالية ليرى مدى إمكانية هذا الزبون على سداد قيمة قرضه في الأوقات المتفق عليها سابقا، فيتم النظر في طبيعة النشاط الذي يقوم به هذا الزبون ومدى مطابقة المحاسبة التي يملكها بما هو واقع، والنظر في الأساليب التقنية المستخدمة في تحليل وضعيته المالية، وكذلك مدى ربحية نشاطه مع تغيير الزمن، وعند قيام البنك بالإستعلام عن عميله فهو يراعي الوقت والجهد المستخدم " الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث، بحيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر وقت ممكن وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون في غاية الربحية".[2]

3- حجم رأس مال الزبون والضمانات التي يمكن أن يقدمها

يستطيع البنك من خلال معرفة وضعية الزبون من الناحية المالية عن إعطاء فكرة عن مدى إستطاعته من الوفاء بقيمة القرض المطلوب، فالبنك يتمكن من معرفة هذه المؤشرات من خلال الميزانيات المحاسبية لهذا الزبون.

فالبنك وإلى جانب رأسمال الزبون ووضعيته المالية يقوم بالتأكد من الرهانات والتي هي عبارة عن أصولة مملوكة من طرف الزبون والتي تقدم إلى البنك كضمان، وبالتالي فالزبون لا يستطيع التصرف في الأصل المرهون بأي شكل من الأشكال (بيع ،إيجار، ...) فهو يستعمل في حالة عدم قدرة الزبون على الوفاء بديونه فهنا يرجع البنك إلى هذا الأصل المرهون يستوفي حقه في حدود قيمة القرض.

4- الظروف المحيطة

يقوم البنك في عملية تحليله لمنح القروض التعرض إلى الظروف المحيطة بالزبون ويقصد بها الظروف الإقتصادية التي يتواجد بها نشاط الزبون، فالبنك من شأنه معرفة هذه الظروف لأنها تؤثر على قدرة الزبون في سداد قرضه وذلك لأن هذه الظروف غير ثابتة بل تتميز بالتغيير والتقلب، ومن أهم هذه الظروف المنافسة.

---

[1]- حنفي عبد العقار، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993،ص 41.

[2]- أبو عتروس عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية** ، الطبعة الأولى ، دار النشر غير مدرجة ، قسنطينة ،2000،ص65.

5- مضمون عقد القرض

ويحتوي مضمون عقد القرض على العناصر الآتية:

5-1-قيمة القرض المطلوب: يستلزم أن تكون قيمة القرض المطلوب، قيمة يتم تحديدها من طرف الزبون والتي تعبر عن قيمة الإحتياجات المالية اللازمة، وهذه المبالغ أو الإحتياجات المالية متفاوت من مشروع إلى أخر حسب طبيعة الإحتياج.

5-2-مدة القرض: يتم التعرف على مدة القرض من خلال طبيعة موضوع القرض وقيمته، فعادة ما تكون القروض ذات المبالغ الكبيرة قروض طويلة الأجل، في حين القروض ذات القيمة العادية تكون قصيرة أو متوسطة الأجل.

5-3-معدل الفائدة: ويتم الإتفاق على معدل الفائدة بحسب قيمة القرض ومدته فهي تختلف في القروض طويلة الأجل عن القصيرة ومتوسطة الأجل .

5-4-الغرض من القرض: أن طبيعة أو الغرض من القرض تمثل أهمية بالغة بالنسبة للبنك، وهذا لتصنيف القروض وتحديد كل ما يتعلق بها (مدة إستحقاق ، معدل الفائدة ...).

5-5-طريقة التسديد: يحتوي عقد القرض على كيفية تسديد القرض إما بدفعات متساوية أو مختلفة عبر الزمن أو سداده بدفعة واحدة، وكذلك كيفية تسديد فوائد هذا القرض.

ثانيا: إجراءات منح القروض البنكية

فضلا على أن إدارة الإقراض في البنك ملزمة بإتباع مجموعة من القواعد في اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه، فإن إدارة البنك لا تسمح لإدارة القروض بحرية التصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه، بل تلزمها بالاسترشاد بإطار عام يتضمن جملة من الإجراءات أهمها[1]:

- دراسة طلبات القروض؛
- تحليل المركز المالي للعميل، وهذا بغية تحديد الملاءة المالية له؛
- الاستفسار عن مقدم الطلب، سمعته التجارية وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى؛
- التفاوض مع الزبون حول شروط العقد(مثل مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه، وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة)؛
- طلب الضمان التكميلي: بمعنى ضرورة تقديم الزبون للوثائق الخاصة بالضمان واثبات ملكية الضمان وصلاحيته؛
- توقيع عقد الائتمان: وهذا لن يتم إلا بعدما يتم اتفاق الطرفين(إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض؛
- صرف قيمة القرض :أي وضع قيمة القرض تحت تصرف الزبون؛
- سداد القرض ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هي تحصيل القرض وفقا لجدول السداد المتفق عليه في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد المتفق عليها يتم فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

[1]- حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**،الوارق للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2002 ،ص17 .

المطلب الثالث: سياسات الإقراض وطرق معالجة مخاطرها

تعرف سياسة الإقراض أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها ، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.

أولا: مرتكزات سياسة الإقراض

ترتكز سياسة الإقراض على العناصر التالية:

1- تحديد الحجم الإجمالي للقرض

يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، وتتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها البنك المركزي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك .[1]

2- تحديد تشكيلة القروض

إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسئول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك.

3- مستويات اتخاذ القرار

ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري .[2]

4- الحد الأقصى لإقراض الزبون الواحد

تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى الزبون الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين.

5- تحديد الضمانات التي يقبلها البنك

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض(الفرق بينها يسمى الهامش)كما يراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان.

6- سعر الفائدة

ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.

7- تحديد نوع وطبيعة المخاطر

تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة.

---

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000 ، ص 130.

[2]- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك الجارية مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية للتوزيع، 2006، ص 217.

8- الأهلية الائتمانية

من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الإقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

9- متابعة القروض

في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع الزبون المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على السياسة الإقراضية

تتحدد السياسة الإقراضية من خلال:

1- العوامل المتعلقة بالبنك

- المركز الائتماني للبنك ؛
- السياسة الإقراضية التي ينتهجها للبنك، وسياسة البنك العامة، وأنواع القروض المطلوبة ؛
- مستوي اتخاذ القرار في منح القروض والتسهيلات البنكية والتوسع في استخدام التكنولوجيا؛
- تكاليف منح القروض والمصاريف الإدارية الأخرى والجدوى الاقتصادية من منح القروض؛
- معايير منح التسهيلات الائتمانية ،شروط وإجراءات وخطوات الحصول علي التسهيلات الائتمانية.

2- العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية

- التعليمات والتشريعات القانونية والأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي؛
- العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وأزمات اقتصادية؛
- العوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي.

3- العوامل المتعلقة بطالب القرض

- حداثة عمل الشركة أو الزبون؛
- طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط الزبون ؛
- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب الزبون ؛
- تحديد أهلية المقترض وكفاءة أعماله وملائمة المالية وشرعية وتمثيله لجهته؛
- مدى الإلتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه والسمعة الائتمانية للمقترض.[1]

ثالثا: طرق معالجة مخاطر الإقراض

من وظائف البنك الأساسية هي العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه خاصة فيما يتعلق بعمليات منح القروض، فخوف البنك وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تجبره على مواجهة

[1]- دريد كامل آل شيب ،**إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر ، عمان، الأردن ، 2012 ،ص196 .

ومعالجة الأخطار التي من الممكن أن تقع له وذلك بإستعمال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض والتي تتمثل أساسا في ما يلي:

1- توزيع خطر القرض

إذا كانت قيمة الإئتمان كبيرة جدا ومدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد لجزء من أموال البنك وفي نفس الوقت الحصول على عائد أكبر، ومع ذلك فإن البنك في هذه الحالة يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من هذا الإئتمان، على أن يوزع باقي الإئتمان على مؤسسات مالية أخرى ، حتى يتجنب عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

2- التعامل مع عدة متعاملين

يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الإقتصاديين وذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث وتتعلق بتركز نشاطات البنك على عدد محدود من المتعاملين فإن وقع عدم التسديد كإفلاس أحد المتعاملين فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل كبيرة.

3- تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة

تجنبا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها، فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط معين.

4- التأمين على القروض

لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم المصرف متعامليه الإقتصاديين بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

5- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية

6- دراسة وتقييم الضمانات

تعبر الضمانات عن السياسة العامة التي يقوم البنك بإتباعها عند منح الإئتمان، والذي تعتبر كضمان للأمان ضد المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة لتعسر أوضاع الزبون فهي بذلك حماية وحق للبنك ويتم الرجوع إليها في حالة عجز المقترض، ولذا يشترط أن تكون مرنة لنقل قيمتها بسرعة والمحافظة عليها وتتمثل هذه الضمانات في الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقي.[1]

7- متابعة القروض

لا يتوقف دور البنك عند منح القروض، بل أنه يمتد ليشمل متابعة هذه القروض والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة، ففي حالة عدم التسديد يقوم بإتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

[1]- شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة، ص 110.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت احد متغيرات الدراسة او كلى المتغيرين، سواء كانت هذه الدراسة تمس موضوعنا بطريقة مباشرة او تتعلق بجزئية ما في موضوع الدراسة، وكذا محاولة إبراز أهم الإختلافات بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة حياة النجار بعنوان: **"إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"** دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الموسم الجامعي 2014/2013، وتهدف الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها،وكذلك التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج المقارن، وقد توصلت لجملة النتائج التالية:

- إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية، سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- استجابة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الاحترازية للتسيير المصرفي، لاسيما ما تعلق منها بنسبة الملاءة وتركيزها على مخاطر الائتمان دون إدارتها الفعلية؛
- إدارة مخاطر البنوك التجارية العمومية مرهونة بمدى كفاية رأسمالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

ثانيا: دراسة حفيان جهاد بعنوان: **"إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"**دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية، مذكرة ماستر، فرع مالية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2012/2011، تهدف الدراسة إلى الاهتمام بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي،كما قامت الطالبة بعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي إلى الجانب القيام بالدراسة الإستبيانية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول؛
- القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك،وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الإئتمان؛
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتها الائتمانية.

ثالثا: دراسة مليكة عياش بعنوان:**" مخاطر القروض البنكية وطرق التحكم فيها"** ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، فرع مالية ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الموسم الجامعي 2009/2008 ،وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المصادر الحقيقية للمخاطر المصرفية، ومسبباتها وكذا كيفية التحكم في خطر القرض بأخذ إجراءات وقائية لتفادي الوقوع فيه وذلك من خلال اعتماد الباحثة على المنهج الوصفي إلى الجانب النظري وعلى دراسة حالة وذلك بالإعتماد على الأدوات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أنه من الصعب تقديم قروض دون وجود مخاطرة، بالإضافة إلى ذلك أن إدارة المخاطر تساعد في تخفيف الخطر؛

- بالرغم من الإجراءات التي تتخذها البنوك عند منح القروض فان نسبة الخطر موجودة ولو كانت ضئيلة؛
- يمتلك موظفو إدارة الإئتمان على مستوى البنوك محل الدراسة مستوى تعليمي عالي ، يسمح لهم بالتعامل مع نظم المعلومات المصرفية الوظيفية المبنية على الحاسب الآلي، والاعتماد عليها في دعم عمليات دراسة طلبات منح الائتمان واتخاذ القرارات بشأنها وهو الأمر الذي يحدث الفارق في التقليل من نسبة المخاطرة.

رابعا: دراسة بوعشة مبارك بعنوان: **"تسيير المخاطر البنكية"** مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 27، جوان2007، حيث تطرق الباحث من خلال مقاله إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالمخاطر البنكية ليخلص إلى أهمية إدارة المخاطر المصرفية ، وذلك من اجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية حيث اهتمت البنوك بإنشاء جهاز الغرض منه قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة ، ليس بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك واستراتيجياتها وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق ، والمساعدة في تسعير الخدمات البنكية المختلفة ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس عقلاني ومن أهم النتائج المتوصل لها:

- بالرغم أن المهام التفتيشية الموجودة حاليا والموجهة بشكل جيد نحو المخاطر المادية غير أنها لا تهتم بشكل كاف بجودة الأصول، بالضمانات والمؤونات.
- لا توجد إستراتيجية واضحة لتسيير الموارد والاستخدامات لمواجهة التعاملات البنكية مع الزبائن وبالتالي مواجهة خطر السيولة ومخاطر الإقراض.
- وجود بعض الثغرات في التشريعات المصرفية(مثلا قانون النقد والقرض 90-10 لا يتطلب أن يكون رأس المال مدفوعا بالكامل) وعدم وضوحها أحيانا وقصور مواد العقوبات فيها عن ردع المخالفين لضآلة الغرامات المترتبة عن المخافة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا:

Romain SUBLET, « LA GESTION DU RISQUE DE CREDIT BANCAIRE SUR LES PORTEFEUILLES PROFESSIONNELS ET PARTICULIERS », Mémoire de fin d'études en licence, école de commerce de Lyon, Promotion 2015/2016.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أن أساس العلاقة المصرفية هي الثقة في عميله من خلال النظر في مدى مصداقيته في الوفاء بإلتزماته تجاه البنك على أساس انه من أهم مصادر المخاطر الائتمانية ، كما تم التطرق لعنصر الوقت لاعتباره مرادفا لعدم اليقين لأن الملاءة للمقترض يمكن أن تتحلل مع مرور الوقت، ويصبح الخطر أكثر أهمية على المدى الطويل.

كذلك تهدف إلى توضيح أن السداد الذي يمكن تأجيله في حالة الإعسار الجزئي للمقترض، يؤدي إلى إطالة مدة الائتمان أو عدم السداد في حالة الإعسار الكلي للمدين الأمر الذي يدخل البنك في مخاطر يصعب الخروج منها.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- ضرورة التحديث المستمر لمصلحة إدارة المخاطر الائتمانية؛
- لكل بنك خصوصية في تبني إستراتجية معينة للوقاية من المخاطر الائتمانية؛
- الاعتماد على كل ما هو جديد في مجال إدارة البنوك لان ذلك سيؤدي لا محالة لتجنب العديد من المخاطر ويأتي على رأسها المخاطر التشغيلية؛
- الاعتماد على تنويع المنتجات البنكية لتفادي النتائج السلبية وكذا تشتيت تركيز المخاطر البنكية؛

ثانيا:

Bagnié Alex TOE, « GESTION DES RISQUES BANCAIRES LIES AUX CREDITS ACCORDES AUX ENTREPRISES » : cas de la BSIC[1], Mémoire de fin d'études, Master Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière, Centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion Burkina Faso, Institut Supérieur de Comptabilité, de Banque et de Finance, Promotion 06, (2011-2013).

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد المخاطر المرتبطة بعملية منح الإئتمان بشتى أنواعه وصيغه؛ كما تطرق الباحث إلى تقييم معايير منح الائتمان من طرف البنك وكذلك تقدير أدوات تقييم مخاطر الإئتمان، وقد توصل من خلال دراسته للموضوع إلى النتائج التالية:

- يعتبر الأداء الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية ، نقطة جوهرية للسيطرة على مخاطر الائتمان؛
- التأكيد على أن الجهاز المصمم والمطبق بشكل جيد لإدارة المخاطر الائتمانية، لا يمكن أن يوفر ضمانة مطلقة لتحقيق الأهداف وتجنب هذه المخاطر لوجود مخاطر خارجة عن سيطرة البنوك؛
- ضرورة اعتماد أنظمة إدارة للمخاطر تكون ذات نسبة عالية من المرونة لاستيعاب اكبر نسبة ممكنة من الخطر حال الموافقة على منح قرض ما.

ثالثا:

Hamid ATIDE, « GESTION DES RISQUES BANCAIRES » : enjeux réglementaires et opérationnels, du diplôme national d'expert comptable, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises du Maroc, session mai 2004.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الرقابة المصرفية للاستقرار المالي والدور الرئيسي للإدارة العليا في هذه العملية من التوجيه والسيطرة، كذلك تحديد ومنع أي مخاطر بنكية من خلال الاعتماد على أدوات الوقائية الكافية من حيث التنمية والإبلاغ والسيطرة على المخاطر عن طريق تعزيز نظام الرقابة الداخلية.

إعطاء السبل لخلق نوع من المواءمة مع المعايير الدولية ،سواء للهيئات المحاسبية او المؤسسات المالية.

ليتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج الموالية:

- إتباع نمط تسيير لإدارة المخاطر الائتمانية متوائم والأنظمة الاحترازية على غرار مقررات بازل I و II ؛
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الائتمانية، وكذلك أنظمة تسيير البنوك المغربية؛
- وضع نمط تسيير متكامل للمنظومة البنكية لتجنب المخاطر التي قد تنشأ عن عدم التناسق التسييري.

[1] - Banque Sahélo-saharienne pour l'Investissement et le Commerce

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد العرض وتحليل الدراسات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع)، نجد فيها توافق واختلاف من عنصر إلى أخر.

أولا: أوجه التشابه مع الدراسات سابقة

- البنوك هي الملجأ الأول للحصول على موارد مالية؛
- الدور المهم للقروض البنكية في تحريك عجلة التنمية والاستثمار؛
- احتواء عملية الإقراض على قدر كبير من المخاطر البنكية التي لا يمكن التحكم فيها في بعض الأحيان؛
- وظيفة إدارة مخاطر الائتمان هي مصب اهتمام أي بنك تجاري، لان القروض هي أكبر عنصر يستهلك الموارد المالية التي يحتويها البنك؛
- أساليب التعامل مع المخاطر متوافقة في معظم الدراسات؛
- التوافق في جل الدراسات على ضرورة استقلال وظيفة إدارة المخاطر البنكية؛

ثانيا: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

- معظم الدراسات ركزت في الدراسة إلا على مخاطر الائتمان او المخاطر المالية، غير إننا في دراستنا ركزنا على المخاطر البنكية؛
- الدراسات السابقة أعطت اهتمام لإدارة المخاطر الائتمانية في القرار المتعلق بمنح القروض، بينما اعتمدنا في دراستنا على معظم المخاطر البنكية وإدخالها ضمن العناصر المتحكمة في قرار منح القرض من عدمه؛
- الاختلاف في العينة الخاضعة للدراسة، حيث تم التطرق إلى كل ما له علاقة بقرار منح القرض خارج ما هو متعلق بمصلحة منح القروض، أي كل عنصر بالبنك له علاقة مباشرة او غير مباشر بالقرار الائتماني؛
- اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث النتائج المتوصل إليها حيث هناك من الدراسات ركزت على الطرق الكلاسيكية وأخرى ركزت على الطرق الإحصائية في إتخاذ القرار الائتماني وترشيده؛
- معظم الدراسات اعتمدت بشكل كبير على مقررات بازل **I**و**II** و**III** لإدارة المخاطر الائتمانية، أما في دراستنا قد قمنا قدر الإمكان بإعطاء صورة واقعية على ما هو معمول به بالبنوك التجارية الجزائرية.

خلاصة الفصل

يهتم النشاط البنكي وعلى رأسه نشاط الإقراض في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية، كما أن البنوك التجارية، وبشكل خاص تلعب دوراً حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها، كما تعتبر فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة، ربحية وأمان،وخاصة تحكم في المخاطر المحيطة بها وهذا من أسمى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فالبنوك تعتمد مبدأ المواءمة بين عمليات استخدام الأموال وحجم الودائع، حيث تحتفظ بحجم من السيولة النقدية لمقابلة السحب من الودائع والطلب على القروض والسلفيات، لذلك وجب عليها إدارة مخاطرها البنكية بصورة تجعلها تتحكم في كل تهديد ولا تضيع أي فرصة متاحة .

ويبقى القرار بمنح القروض من أهم القرارات التي يعطيها البنك أهمية بالغة لاحتوائها على قدر من المخاطرة لا يكاد ينعدم في أي قرض ، لذلك نجد أن البنوك التجارية تعددت أساليبها في إدارة هذه المخاطر من حيث أساليب قياس حدتها ومدى خطورتها ، وكذلك سبل معالجتها او تجنبها.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

تمهيد

بعدما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة بإدارة مخاطر البنكية وكذلك أهم الأدوات المستخدمة في قياس مخاطر منح القروض البنكية، إلى جانب آليات منحها، وكذا تم تقديم أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، أو في احد جزئيات متغيرات الدراسة، ومن أجل ربط الفصل السابق، أي الأدبيات النظرية والتطبيقية مع الفصل الثاني متعلق بالدراسة الميدانية تم اختيار وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة لإسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري، وللحكم على الإشكالية والإجابة على الفرضيات.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

إن موضوع البحث المتعلق بإدارة مخاطر البنكية كمدخل لمنح القروض بالمؤسسات البنكية، مثله مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما هذا الإطار يعتبر الأساس بتنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج كما انه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة ومنظمة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى منهجية الدراسة، إلى جانب مجتمع الدراسة وعينة الدراسة التي تم اعتمادها لحل الإشكالية عن طريق استخدام أداة الاستبيان، كما سيتم توضيح متغيرات الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة المشار إليه سابقا والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري للدراسة، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال الاستبيان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **الحدود الزمنيـــة :**إستغرقت مدة إنجاز الدراسة حوالي شهرين من:2018/01/14 إلى:2018/03/14.
- **الحدود المكانية:** يتمثل المجال المكاني الذي تم اختياره للدراسة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488.

ثانيا:اختيار مجتمع العينة والدراسة

1- مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنك التجاري الذي تمت الدراسة الميدانية به وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488.

2- عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة على الإطارات البنكية المكلفة بمصلحة الإقراض سواء بصفة مباشر أو غير مباشرة ويمكن أن نذكر منهم: مدير الوكالة، رئيس مصلحة القروض، المكلفين بالدراسات على مستوى المصلحة، وكذلك المكلفين بالزبائن وبعض الرتب البنكية الأخرى.

ثالثا: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1- المتغير المستقل

ويشمل إدارة المخاطر البنكية (صور إدارة المخاطر البنكية، وهو من العناصر المهمة عند اتخاذ القرار الائتماني ويعتمد عليه في التحليل عند طلب القرض).

2- المتغير التابع

ويشمل القرار بمنح القرض أو عدمه والذي تمثل في(القرار بمنح القروض والإجراءات التي يتخذها البنك بعد الحصول على مخرجات إدارة المخاطر البنكية، كذلك بعد وقوع في حالة التعثر ، كيفية التعامل مع المقترض).

رابعا: تلخيص معطيات الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم إختيار عينة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 488 حيث تم توزيع استبيان على العينة وقد قدر عدد الاستبيانات الموزع 27 إستبان على الموظفين، في حين أنه تم استرداد 22 إستبيان صالحة للتحليل، وأما المتبقية منها فلم تستوفي شروط القبول.

جدول رقم(02-01): إحصائيات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	27	%100
الاستبيانات غير المحصلة	02	%07.00
الاستبيانات غير الصالحة	03	%11.00
الاستبيانات الصالحة للدارسة	22	%81.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على EXCEL

تم إعداد استمارة الاستبيان باللغة العربية (الملحق رقم 01)، وذلك بهدف التأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها للجميع، وكذا للعناية بدقة الأسئلة وترتيبها، والهدف منها التأكد من صدق المستجوب من خلال مختلف محاور الاستبيان.

- **المحور الأول:** وتضمن أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية للمستجوب من خلال الاستبيان؛
- **المحور الثاني:** وتضمن مجموع من الأسئلة تخص بصفة عامة إدارة المخاطر البنكية؛
- **المحور الثالث:** احتوى على مجموع من الأسئلة تخص آليات منح القروض بالمؤسسات البنكية؛
- **المحور الرابع:** وتم فيه التطرق إلى إظهار العلاقة بين متغيرات الدراسة؛
- **المحور الخامس:** تم فيه طرح سؤال، هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟

المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية وفرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب دراسة إستبيانية بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة تبسة 488، وبهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث ومن أجل معالجة البيانات المجمعة ، حيث تم توزيع الاستبيان على العاملين لدى البنك ومن خلال ذلك تم التحليل عن طريق SPSS 19 وEXCEL.

أولا: المقابلة

حيث تم فيه تبادل لفظي بيننا وبين موظفي المؤسسة محل التربص (مدير الوكالة، رئيس مصلحة القروض، المكلف بالدراسات)،وتم توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة عن كيفية إدارة المخاطر البنكية ، وأيضا عن كيفية تكييف مخرجاتها للإعتماد عليها في اتخاذ القرار الائتماني.

ثانيا:وثائق البنك

وتشتمل على جميع الوثائق التي يقدمها طالب القرض والتي يتم الاعتماد عليها في التحليل والتشخيص (ميزانيات، جداول حسابات النتائج، جداول التدفقات النقدية ، الوثائق المستخدمة في التحليل)، وكذلك الوثائق الداخلية الخاصة بالبنك والتي منها ما هو متعلق بالبنك بصفة قطعية، وفيها ما هو متعلق بالعلاقة بين العميل والبنك، إلى جانب كل الوثائق التنظيمية المتعلقة بالتسيير البنكي.

ثالثا:الاستبيان

جاءت استمارة الاستبيان متضمنة 39 فقرة موزعة على ثلاثة محاور(الثاني، الثالث والرابع)، وسؤال في المحور الخامس، حيث تحتمل 05 احتمالات (الموافقة بشدة، الموافق الحياد، الرفض والرفض بشدة)، وقد تم الاعتماد على هذا النوع من الفقرات في إعداد وتصميم استمارة الاستبيان لضمان سهولة والدقة في الإجابة بالنسبة للمستجوبين، على خلاف مستوياتهم التعليمية ومراكزهم المهنية، حيث كانت الفقرات سهلة ومحددة بدقة للمساعدة في تسهيل الدراسة.

1- البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة معطيات الاستبيان تم اعتماد على بعض أدوات الإحصائية نذكر منها برنامج EXCEL و برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاقتصادية SPSS 19 ، ووفق هذا البرنامج تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التي تتناسب مع فرضيات الدراسة.

2- ثبات أداة الدراسة

وزع الاستبيان لتأكد من الصدق الظاهري ، حيث الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذ أعيد تطبيقه على نفس العينة أما الصدق فنقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه وقد تم اختبار درجة الثبات وصدق المقياس من خلال معامل الاختبار- Cronbash's Alpha- الفاكرونباخ وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (02-02): معامل الفاكرونباخ

	الثبات	الصدق
معامل الفاكرونباخ	0.728	0.853

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS 19

يوضح الجدول معامل الثبات الفاكرونباخ، حيث بلغ في الثبات 0.728 ،وبلغت درجة الصدق 0.853، وهي مرتفعة وموجبة، وهو ما يدل على مصداقية الإستبيان.

المطلب الثالث:عرض المؤسسة البنكية محل الدراسة

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1985 ، كشركة مساهمة رأس مالها الاجتماعي 33 مليار دينار جزائري وكان تأسيسه تبعاً لعملية إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA ، وتتمثل مهامه في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية.

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف البنك ما يلي:

- تحسين نوعية الخدمات وجودتها وتحسين العلاقة مع الزبائن، وتوسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛
- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة، وتوسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات،وأيضا تسيير صارم لخزينة البنك[1].

[1] -www.badr-bank.net , consulté le 29/03/2018.

ثانيا:مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- المشاركة في تجمع الادخار، والمساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك من طرف ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب من ذوي المهن الحرة؛

ثالثا: التنظيم على مستوى البنك

- مجلس إداري برئاسة المدير العام؛
- مديريات عامة مساعدة؛
- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير ؛
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية؛
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات؛
- مديرية الاتصال والتسويق[1].

رابعا: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية و الريفية وكالة تبسة

تأسست وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة في ماي 1989، ويقع مقرها في وسط المدينة، تشغل الوكالة 32 عاملا تعتمد على خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية، ويقوم البنك بتكوين وتدريب العمال هذا لزيادة خبرتهم و كذا كفاءتهم في التعامل مع التحديث الجاري في البنك[2]، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-01): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة

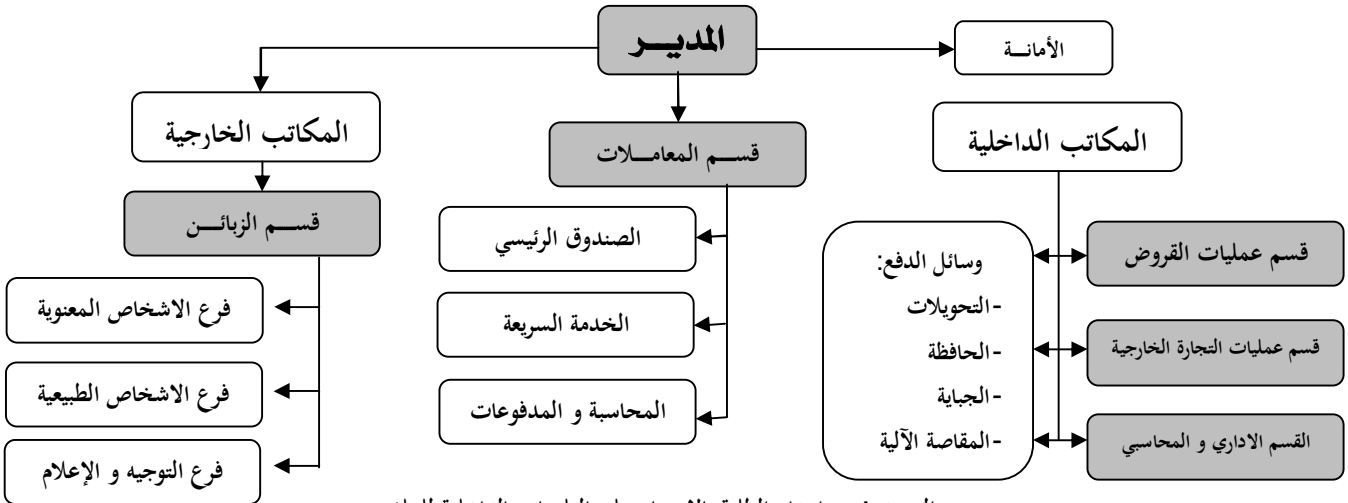

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على العلومات الداخلية للبنك

[1] - www.badr-bank.net ,consulté le 29/03/2018.

[2] - معلومات تم الحصول عليها من وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض طريقة النتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف الإطارات العاملة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة، وتلخيصها في جداول مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها وبشكل دقيق.

المطلب الأول: آليات إدارة المخاطر البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للمادة المادة 44 من قانون النقد والقرض خولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته سلطة نقدية يمارسها، وأصدر ضمن هذا القانون مجموعة من المعايير والأنظمة المصرفية التي تنظم سير النشاط البنكي للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالمخاطر البنكية التي يمكن أن تواجه هذه المؤسسات وخاصة التي تتعلق منها بقرارات منح القروض، ويمكن توضيحها في ما يلي:

- مخاطر القروض (مخاطر الطرف المقابل)؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛
- المخاطر التشغيلية.

حيث يسري هذا التصنيف على جميع البنوك التجارية العاملة تحت سقف التشريع الجزائري، بما فيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولقد ألزم المشرع الجزائري والمتمثل أساسا في بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض، البنوك والمؤسسات المالية من ضرورة التحكم في هذه المخاطر، من خلال تغطيتها أو التقليل من حدتها، وذلك بتبني أنظمة قياس لهذه المخاطر[1].

أولا: المخاطر البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حدّد بنك الجزائر في القانون رقم 11 - 08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 مفهوم وأنظمة قياس المخاطر البنكية،وعلى اعتبار أن بنك الجزائر هو المشرع بالنسبة للبنوك التي تنشط تحت إطاره القانوني، فإن جميع البنوك التجارية الجزائرية العمومية أو الخاصة تعتمد على ما يشرعه وما يقره من تنظيمات بما فيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويمكن اختصار المخاطر البنكية وفق لتنظيم بنك الجزائر والتي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، في الجدول التالي:

[1] -Article 37, Règlement N°11/08 du 28/11 /2011 Relatif au Contrôle Interne des Banques et des Etablissements Financiers , Journal officiel de La République Algérienne, N°54, du 02/10/2011.

الجدول (02-03): ملخص المخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتمنية الريفية المحددة وفقا لبنك الجزائر

المخطـــــر	تعريفـــــه
مخاطر الإقراض	الخطر الذي يمكن التعرّض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة عن التسديد الكلي او الجزئي، للقرض سواء الأصل أو الفوائد المترتبة عنه.
خطر التركيز	الناجم عن القروض أو الالتزامات الممنوحة للطرف المقابل نفسه أو لأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي او نفس المنطقة الجغرافية، أو الناجم عن منح القروض المتعلقة بنفس النشاط.
خطر معدل الفائدة الإجمالي	الخطر الذي يمكن التعرض له حالة حدوث تغير في معدلات الفائدة والناتج عن مجموعة عمليات الميزانية وخارج الميزانية، بإستثناء تلك المتعلقة بمخاطر السوق .
خطر السوق	مخاطر أو خسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات استعار السوق، إلى جانب كل ما هو متعلق بالمخاطر التي قد تنجم في سوق عمل البنك على رأسها المنافسة والمحيط الخارجي لبيئة العمل البنكي.
خطر السيولة	خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية نظرا لوضعية السوق وذلك في آجال محددة وتكلفة معينة.
الخطر القانوني	خطر وقوع أي نزاع مع الطرف المقابل ناجم عن أي غموض أو خلل أو نقص خاصة في العمل الإداري للبنك ومهما كانت صفته.
خطر عدم المطابقة	خطر العقوبة القضائية، الإدارية، التأديبية وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بسمعة البنك عن عدم الاحترام للقواعد الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية.
الخطر العملياتي	ناجم عن العمل اليومي للبنك ،كما قد ينجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين وإلى أنظمة العمل الآلية.

المصدر: Règlement N°11/08 du 28/11 /2011 Relatif au Contrôle Interne des Banques et des Etablissements Financiers, Journal officiel de La République Algérienne, N°47, du 29/08/2012,pp 22-23.

1- إدارة مخاطر البنكية المتعلق بالقرار الائتماني لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1-1-مخاطر الإقراض

إن عملية إدارة خطر الإقراض تتوقف بالدرجة الأولى على دراسة الوضعية المالية لطالب القرض، وقدرته على التسديد وأيضا الضمانات المقدمة، وإذا كانت مؤسسة فان الأمر يتطلب تحليل المحيط الذي تنشط فيه، إلى جانب تحليل الوثائق المحاسبية الأكثر حداثة، ويتم تكوين ملفات تدعى ملفات القرض تدون فيها كل المعلومات الكمية والكيفية الخاصة بالطرف المقابل .

كما تتطلب هذه المرحلة دراسة معيار المردودية الذي يتوقف بدوره على تحليل الأعباء والإيرادات المباشرة وغير المباشرة ، فضلا عن تقدير الخطر المتعلق بتقدير خطر عدم التسديد من طرف المستفيد خلال عملية القرض، إذا فعملية إدارة مخاطر الاقتراض هي عملية قبلية وبعدية (فيما يتعلق بقرار الإقراض) لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-2-نظام قياس مخاطر القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو نظام يسمح بقياس وتحديد وتجميع كل المخاطر المتولدة عن العمليات التي عرفت من خلالها البنوك حالات عجز العميل وتوقفه عن الدفع، كما انه يعتمد على إعطاء صورة أولية قبل تفعيل قرار منح القرض من عدمه، وفي هذا الإطار نص

المشرع الجزائري على ضرورة إلزام البنوك التجارية بإجراء تحليل عميق للعميل سواء قبل منح القرض او بعده، حيث أن هذا التحليل من شأنه أن يسمح لكل بنك بإعادة تصنيف القروض.[1]

وتتمثل هذه الأدوات أساسا في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، إلى جانب اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على برامج مدعمة بأساليب إحصائية وتقنيات التحليل المالي تقدم مخرجات تعبر علن الهيكل المالي لطالب القرض انطلاقا من مدخلات التي يقدمها طالب القرض في شكل ميزانيات وجداول حسابات النتائج.[2]

1-3-المتابعة والتقييم

بعد تلقي ملف القرض ودراسته من طرف المصالح المعنية بالوكالة البنكية، تتولى لجنة القرض المتابعة والتقييم وذلك من خلال تحديد نوع القرض وقيمته والذي على أساسهما يتم تحديد الجهة التي تتكفل بقرار منحه، وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية هناك مستويات مختلفة لتقييم ومتابعة ملف القرض المقدم وذلك وفق ما يلي:

1-3-1- بالنسبة لقروض الاستغلال

- إذا كان مبلغ القرض في حدود أربعة ملايين دينار جزائري ونصف (4.5 مليون دج) فإن قرار منحه من تخصص الوكالة، تحت إشراف مدير الوكالة؛
- إذا كان المبلغ القرض في حدود عشرة ملايين دينار جزائري (10 مليون دج) فإن قرار منحه من اختصاص المجمع الجهوي للاستغلال الذي تخضع تحت وصايته الوكالة البنكية تحت إشراف المدير الجهوي؛
- إذا كان مبلغ القرض أكثر من عشرة ملايين دينار جزائري فإن قرار منحه من اختصاص المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

1-3-2-بالنسبة لقروض الاستثمار

- إذا كان مبلغ القرض في حدود ستة ملايين دينار جزائري ونصف (06 مليون دج) فإن قرار منحه من تخصص الوكالة، تحت إشراف مدير الوكالة؛
- إذا كان المبلغ القرض في حدود اثنتى عشرة ملايين دينار جزائري (12 مليون دج) فإن قرار منحه من اختصاص المجمع الجهوي للاستغلال الذي تخضع تحت وصايته الوكالة البنكية تحت إشراف المدير الجهوي؛
- إذا كان مبلغ القرض أكثر من اثنتى عشرة ملايين دينار جزائري فإن قرار منحه من اختصاص المديرية العامة بالجزائر العاصمة؛
- إما في قروض الاستثمار الكبرى والتي تفوق قيمتها خمسين مليون دينار جزائري (50 مليون دج) فإن سلطة منحها تكون خاضعة مباشرة للرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث الغاية من التقسيمات سالفة الذكر هو إعطاء عمق أكثر للتشخيص في وضعية طالب القرض، وكذلك دراسة أهم المخاطر التي يمكن تواجه البنك لإقراضه، وأيضا أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه الطرف المقابل (طالب القرض).

1-4-القرار بمنح القرض

وهي مرحلة تتطلب الرقابة القبلية والتي تنقسم بدورها إلى مرحلتين، هما:

- الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع، دراسة الضمانات وتقويمها؛
- حالة الموافقة، صرف مبلغ القرض سواء كليا أو جزئي حسب العقد المبرم.

[1] - Les Articles 47 & 48 du Règlement de la Banque d'Algérie , N°11/08 du 28/11/2011, op.cit.

[2]- تم الحصول على هذه المعطيات من خلال مقابلات أجريت مع المسؤول عن مصلحة الإقراض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1-5-متابعة القرض

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أسلوب المتابعة الآلي، من خلال برنامج (SBU) يتبناه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أصبحت عملية متابعة تسديد القرض تتم بصفة آلية، حيث انه بمجرد مرور 24 ساعة عن التخلف في دفع قسط معين للقرض يقوم البرنامج بنسخ الإعذار آليا ، دون تدخل أي من الموظفين المكلفين بمصلحة القروض.

كما يقوم البرنامج بإقتطاع مبلغ لقسط المستحق مباشرة من حساب العميل إذا كان يتوفر على سيولة ، حيث في حالة ما إذا غطت هذه السيولة قيمة الدفعة فينسخ انه تم تسديد أليا من الحساب الخاص بالعميل، أما إذا كانت السيولة الموجودة لا تكفي فهمنا يقوم البرنامج بنسخ الفارق المتبقي الواجب الدفع.

1-6-إجراءات التغطية

يقوم البرنامج البنكي بتصنيف القروض انطلاقا من كيفيات تسديد الأقساط، حيث يقوم بتصنيفها إلى:

- قروض عادية: وهي القروض التي يتم تسديد أقساطها في الآجال المحددة في جدول استهلاك القرض؛
- قروض غير مسددة: وهي القروض التي تم التخلف عن تسديد أقساطها لمدة تقل عن 03 أشهر؛
- قروض ذات مشاكل محتملة: وهي القروض التي لم تسدد أقساطها لمدة تقل عن 06 أشهر؛
- قروض ذات مخاطر: وهي القروض التي لم تسدد أقساطها لمدة تقل عن السنة؛
- قروض ذات مخاطر مرتفعة: وهي التي لم تسدد أقساطها لمدة تزيد عن السنة.

انطلاقا من التصنيفات سابقة الذكر يقوم البنك بإجراءات تساعده على التقليل من حدة الخطر أو إلغائه، أو تحميله لأطراف أخرى، ويمكن أن نميز الحالات التالية:

- في إطار التقليل من حدة الخطر تسعى إلى إعادة جدولة لمواعيد استحقاق الأقساط وهذا عند التأكد من وضعية العميل المالية والتي لا تسمح له بتسديد ما عليه، وهذا يكون إلا في حالة القروض غير المسددة والقروض ذات المشاكل المحتملة؛
- أما في حالة القروض ذات المخاطر يتم تخصيص مؤونات لازمة كمسعى للتكيف مع حالة عدم التسديد والتحكم في الخطر؛
- إما في حالة القروض ذات المخاطر المرتفعة يلجأ البنك إلى جهات أخرى لتحميلها نسبة معينة من الخسائر ، سواء كليا أو جزئيا بحسب ما نص عليه العقد الثلاثي المبرم، أي بين البنك، المستفيد من القرض ومؤسسة التأمين أو صندوق ضمان المخاطر التابع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- مخاطر السيولة

مع صدور النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011[1]، والمتضمن تعريف وقياس وتسيير وإدارة مخاطر السيولة، حيث نصت المادة 03 من هذا النظام على أن البنوك التجارية والمؤسسات المالية ملزمة بإحترام نسب معينة بالسيولة داخل البنوك.

ومن بين هذه النسب نسبة التوظيف حيث تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى البنوك، والعكس صحيح،

[1] - Règlement N°11/08 du 28/11 /2011 Relatif au Contrôle Interne des Banques et des Etablissements Financiers, Journal officiel de La République Algérienne, N°54, du 02/10/2011.

وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياسات الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة وقد حددت سلطة النقد والقرض بأن لا تتجاوز هذه النسبة 40% .

حيث نسبة التوظيف = التسهيلات الإئتمانية \ الموارد المالية الدائمة

وحسب ما تحصلنا عليه من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، فإن سياسة البنك قيما يتعلق بعنصر مخاطر السيولة هو تطبيق حرفي لما جاء به النظام السالف ذكر، غير أن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة في ما يعلق بالإقراض وهو مراعاة رأس مال البنك حيث لابد من أن لا تتجاوز قيمة القروض الممنوحة 70% من رأس المال، وعليه كل تجاوز لهذه النسبة فهو اختراق ومساس بأمان البنك ويعرض مسيريه للمسألة أمام المفتشية الجهوية للاستغلال التابعة للمديرية العامة.[1]

3- مخاطر السوق

من أهم أوجه مخاطر السوق هي أسعار الفائدة، أسعار الصرف، لذلك فسياسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اجل إدارة مخاطر السوق تتم كما يلي:

- التسجيل اليومي والفوري لعمليات الصرف وفق الإجراءات المنصوص عليها في التنظيم رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والمتعلق بسوق الصرف ؛
- قياس مقدار التعرض لخطر تقلبات أسعار الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية وذلك في إطار مراقبة الصرف والعمليات الناجمة عنه، حيث نصت المادة 03 من التعليمة رقم 78-95 الصادرة في 26 ديسمبر1995[2]، والمتضمنة القواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

يرتبط هذا الخطر بتقلبات سعر الفائدة في الأسواق المالية، فقد يحدث أن يقوم البنك بالموافقة على القروض بأسعار فائدة ثابتة حاليا تكون أقل من معدلات الفائدة على التوظيفات المالية مستقبلا ،وهذا بالإرتباط مع تقلبات أسعار الفائدة التي تتحدد في الأسواق نتيجة لتفاعل قانون العرض والطلب على الأموال وهذا يؤدي إلى أن البنك يتحمل خسائر قد تكون أكبر من طاقته المالية والتي لا يمكن تغطيتها بالأرباح ، ففي هذه الحالة سياسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي إتباع أسعار فائدة متوسطة وغير مرنة ارتفاعها أو انخفاضها ، أي أسعار فائدة موضوعة وفق دراسات لكل تكون مرنة فقط في احتواء المخاطر التي قد تنجم عن الارتفاع والانخفاض الحاصل في السوق.

أما في مخاطر سعر الصرف يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات النقدية التي تتبناها السلطات النقدية التي من شأنها أن تؤثر على القيم الحقيقية للقروض المقدمة كتخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك وهذا لأنه يؤدي إلى فقدان قيم حقيقية بسبب انخفاض قيمة الوحدة النقدية المعتمدة في تقييم القروض.

4- المخاطر التشغيلية

وفقا للمادة 02 من التنظيم رقم 08-11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 عن بنك الجزائر[3]، إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر متعددة الأوجه والأسباب ، حيث يمكن النظر إليها على أنها :

- مخاطر متعلقة بعوامل بشرية (حالات الغش المختلفة)؛
- مخاطر متعلقة بنظام المعلومات؛

[1]- معلومات متحصل عليها من إطارات المصلحة القانونية بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبسة.

[2] - L'instruction N°78/95 du 26 Décembre 1995 portant Règles relatives aux positions de change, le Règlement de la Banque d'Algérie, n° 95/08 du 23 Décembre 1995 relatif au marché de change.

[3] - L'Article 2 du Règlement de la Banque d'Algérie, N°11-08 du 28Novembre2011 relatif au contrôle interne des Banques et des Etablissements Financiers, p51.

- مخاطر قانونية (عدم احترام الإجراءات والأنظمة الداخلية)؛
- مخاطر متعلقة بعجز جهاز الرقابة الداخلية؛
- مخاطر إستراتجية (عجز في التكييف مع الأحداث الخارجية).

وهي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث داخلية آو خارجية، أما عندما يتعلق الأمر بالمخاطر التشغيلية كعنصر مؤثر في القرار الائتماني، فيشمل هذا المخاطر المتعلقة بالعوامل البشرية، مخاطر المتعلقة بنظام المعلومات، المخاطر القانونية ومخاطر متعلقة بعجز جهاز الرقابة الداخلية، ويستبعد المخاطر الإستراتيجية.

وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجده يتبع مجموعة من الإجراءات في إطار التنظيم السالف الذكر ، ونخص منها بالذكر تلك المتعلقة بجانب الإقراض وهي:

- تسطير التي تضمن العمل بمصلحة الإقراض، في جو من السرية والشفافية والحياد؛
- ضمان وحماية المعلومات المتاحة لدى البنك والمتعلقة بالعميل طالب القرض؛
- إعطاء لكل موظف بالبنك اسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به للولوج لقاعدة المعلومات الخاصة بالبنك، وكذا لإعتماد البرنامج الآلي للبنك ي تحليل وتشخيص وضعية العميل؛
- وضع التقارير والملفات نحن تصرف مسؤولي الرقابة ؛
- تسجيل كل محاولات الغش أو عمليات الغش التي تمت داخليا أو خارجيا.

الجدول (02-04): حساب مقاييس الخطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

نـــوع المـــخاطـــرة	2011	2012	2013	2014	2015
المخاطر الائتمانية:					
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها\ أجمالي القروض	%15.87	%21.47	%27.33	%25.91	%22.55
احتياطي خسائر القروض\ إجمالي القروض	%10.54	%12.36	%15.64	%11.24	%10.59
مخاطر السيولة:					
إجمالي القروض\ إجمالي الودائع	%55.26	%62.14	%68.64	%67.98	%61.88
مخاطر أسعار الفائدة:					
الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة\ إجمالي الأصول	%80.54	%87.36	%88.39	%90.63	%85.61
مخاطر التشغيل:					
إجمالي الأصول \ عدد العمال	%8149.24	%8593.51	%8703.91	%8935.21	%8977.26
مخاطر رأس المال:					
حقوق الملكية\ إجمالي الأصول	%10.12	%15.67	%17.87	%22.55	%10.97

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة تبسة رقم 488، للسنوات: 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

- نسبة المخاطر الائتمانية في حدود 15% إلى 27% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، إما احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض بالنسب تتراوح بين 10% إلى 15% وقد سجلت أعلى نسبة سنة 2013 وذلك نظرا لخصوصية الفترة حيث تم تشجيع الشباب بفتح المجال أما قروض ANSEJ الأمر الذي أدى إلى توخي الحذر ووضع مخصصات لتفادي المخاطر الائتمانية التي قد تلحق بالوكالة.

- مخاطر السيولة هي الأخرى شهدت ارتفاع مستمر، ما بين نسبتي 55% و67% وذلك يعود للأسباب نفسها المتعلقة بمخاطر الائتمان.

- مخاطر أسعار الفائدة مرتفعة جدا لان مصدر مخاطر سعر الفائدة هو تحركات أسعار الفائدة السلبية لأن هذا التغير السلبي يؤثر على أرباح البنك وعلى التدفقات النقدية المستقبلية.

- يرجع التذبذب الملحوظ في مخطر رأس المال لكن بنسب منخفضة نسبيا، إلى لحجم الاستثمارات الكثيرة التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يعتمد على أموال الغير المودعة لديه أكثر من حقوق الملكية في نشاطاته المصرفية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطرة في عمليات إرضاء المودعين.

المطلب الثاني: عرض النتائج و تحليل النتائج

نتعرض وفق هذا المطلب إلى أهم النتائج المتوصل إليها من خلال عملية الاستبيان، وهي كالتالي:

أولا: عرض النتائج

1- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان الموزع

يحتوى المحور الأول على المعلومات الشخصية بالفئة المستجوبة وذلك من خلال:

1-1- توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجدول(02-05):توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	10	%45.50
أنثى	12	%54.50
المجموع	22	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-02):توزيع المستجوبين حسب الجنس

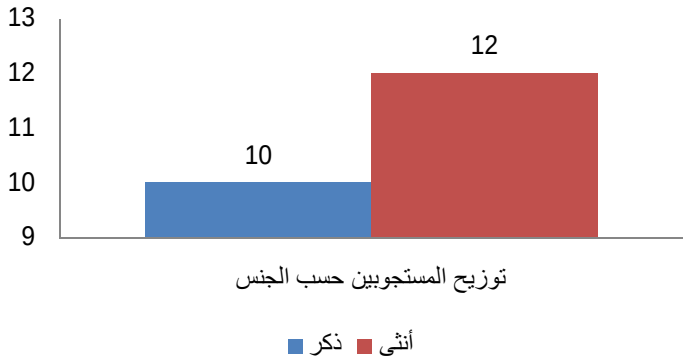

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (02-05) نلاحظ أن 55 %من المستجوبين بالاستبيان هن من الإناث، و45% من الذكور، حيث نلاحظ التوفق الملحوظ في عدد الإناث في عملية التوظيف.

1-2- توزيع المستجوبين حسب السن

الجدول(02-06):توزيع المستجوبين حسب السن

الجنس	التكرار	النسبة
ما بين 25 و30 سنة	04	%18.20
ما بين 30 و40 سنة	10	%45.50
أكثر من 40 سنة	08	%36.40
المجموع	22	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-03):توزيع المستجوبين حسب السن

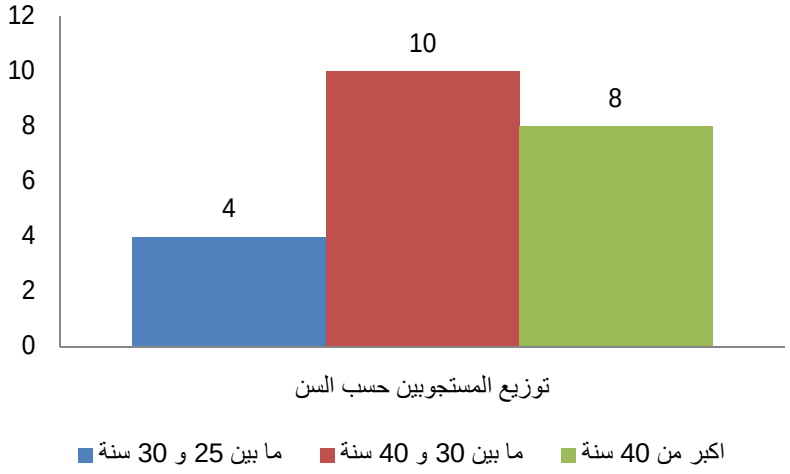

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (02-06) نلاحظ أن نسبة الموظفين المحصورة أعمارهم بين 25 سنة و30 سنة تقدر بـ 18.20% والموظفين المحصورة أعمارهم بين 30 سنة و40 سنة تقدر بـ 45.50% وتعد هي أعلى نسبة لموظفي الوكالة، ويشكل الموظفين الذي تتجاوز أعمارهم 40 سنة نسبة 36.40%.

1-3- توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

الجدول(02-07):توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

الجنس	التكرار	النسبة
ماجستير	01	%04,50
ماستر	06	%27,30
ليسانس	09	%40,90
ثانوي	03	%13,60
دراسات مهنية	03	%13,60
المجموع	22	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-04):توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

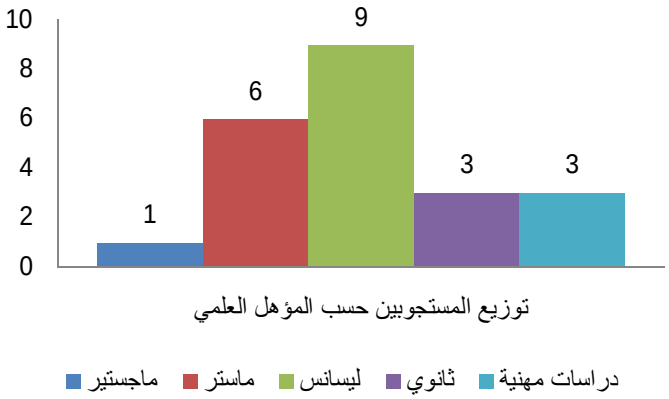

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (02-07) نلاحظ أن نسبة الموظفين الحاصلين على شهادة الماجستير يشكلون نسبة 04.50 % الموظفين الحاصلين على شهادة الماستر يشكلون نسبة 27.30% ، كما أن الموظفين الحاصلين على شهادة الليسانس يشكلون نسبة 40.90% من إجمالي الموظفين المستجوبين وهي أعلى نسبة، في حين أن الموظفين أصحاب المستوى الثانوي والموظفين الحاصلين على شهادة دراسات مهنية متساوين في النسبة وهي 13.60%.

1-4- توزيع المستجوبين حسب الوظيفة المهنية

الجدول(02-08):توزيع المستجوبين حسب الوظيفة المهنية

الجنس	التكرار	النسبة
مدير	01	%04,50
رئيس مصلحة	03	%13,60
مكلف بالزبائن	04	%18,20
مكلف بالدراسات	08	%36,40
تقني سامي في البنوك	02	%09,10
وظائف إدارية أخرى	04	%18,20
المجموع	22	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-05):توزيع المستجوبين حسب الوظيفة المهنية

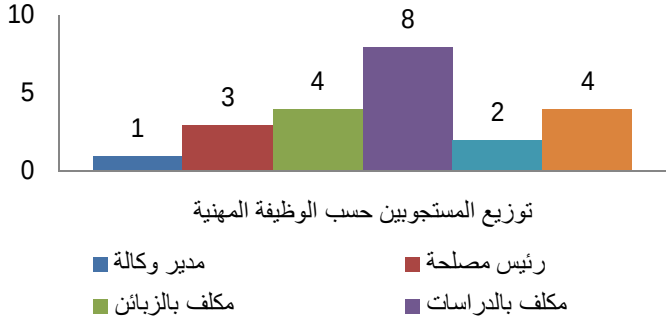

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول (02-08) نلاحظ أن منصب المدير يشكل نسبة 04.50% وهو منصب وحيد، ويشكل منصب رؤساء المصالح نسبة 13.60% كما يشكل منصب مكلف بالزبائن 18.20% ومنصب مكلف بالدراسات 36.40% وهي أعلى نسبة في إجمالي الموظفين المستجوبين بالإستبيان والمقبولة استماراتهم، في حين يمثل منصب تقني سامي في البنوك نسبة 09.10%، وبقيت المناصب عبارة عن وظائف بنكية دنيا بنسبة 18.20%.

1-5- توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

الجدول(02-09):توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

الجنس	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	04	%18,20
من 05 إلى 15 سنة	08	%36,40
أكثر من 15 سنة	10	%45,50
المجموع	22	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-06):توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

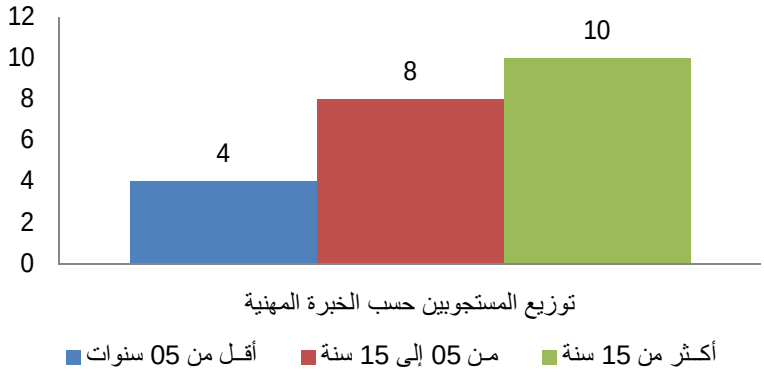

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم(02-09) نلاحظ أن العمال ذوي الخبرة أعلى من 15 سنة هم أعلى فئة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بنسبة 18.20% ويليها العمال أصحاب الخبرة المحصورة بين 05 و15 سنة وذلك بنسبة 36.40%، ثم تأتي فئة الموظفين الذين يمتلكون خبرة مهنية اقل من 05 سنوات، أي حديثي التوظيف وذلك بنسبة 18.20%.

2- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر البنكية

الجدول(02-10): الاستبيان المتعلق بإدارة المخاطـر البنكـية

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
02	إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	02	%09.10	17	%77.30	03	%13.60	00	%00.00	00	%00.00
03	أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
04	يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية ومخاطر غير مالية	07	%31.80	15	%68.20	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
05	إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	03	13.60	19	86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
06	إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	07	%31.80	15	%68.20	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
07	إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	01	%04.50	21	%95.50	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
08	يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	06	%27.30	16	%72.70	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
09	يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف	00	%00.00	22	%100	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
10	تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
11	الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	06	%27.30	16	%72.70	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
12	تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
13	يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
14	إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	08	%36.40	14	%63.60	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
15	انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
16	تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	05	%22.70	17	%77.30	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
17	يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبّل المخاطر	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-07): الاستبيان المتعلق بإدارة المخاطـر البنكـية

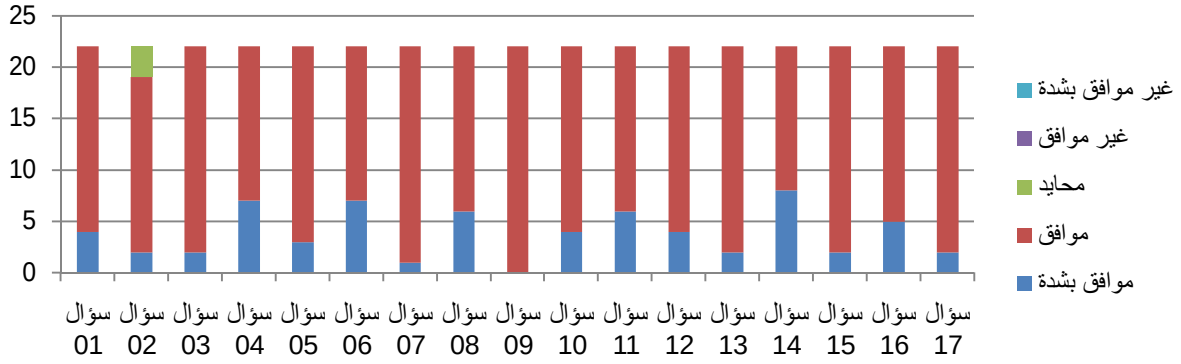

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

3- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث المتعلق بآليات منح القروض في البنوك

الجدول(02-11): نتائج الاستبيان المتعلق بآليات منح القروض في البنوك

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة	05	%22.70	17	%77.30	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
02	أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
03	وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
04	أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة	01	%04.50	20	%90.90	01	%04.50	00	%00.00	00	%00.00
05	يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته	06	%27.30	16	%72.70	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
06	ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
07	تعتبر الأساليب الإحصائية، وتقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
08	يمر منح القروض بعدة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة ، مدة القرض، الضمانات المقدمة وعقوبات التأخير	00	%00.00	05	%22.70	07	%31.80	10	%45.50	00	%00.00
09	الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
10	تتأثر سياسة منح القروض بعدّة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفّر السيولة لديه والأوضاع الاقتصادية السائدة	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
11	في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، وذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية واجتماعية	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-08): نتائج الاستبيان المتعلق بآليات منح القروض في البنوك

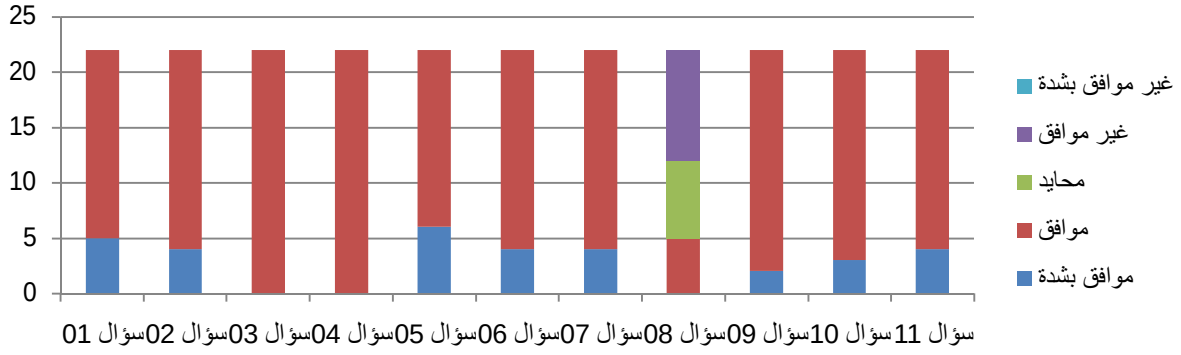

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

4- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الرابع المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية

الجدول(02-12): نتائج الاستبيان المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما	04	%18.20	18	%81.80	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
02	يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
03	من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية والقانونية.	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
04	الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
05	المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، وخاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
06	لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
07	حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
08	من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية والتي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
09	يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر	01	%04.50	21	%95.50	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
10	توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها	02	%09.10	20	%90.90	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00
11	يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية.	03	%13.60	19	%86.40	00	%00.00	00	%00.00	00	%00.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-09): نتائج الاستبيان المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية

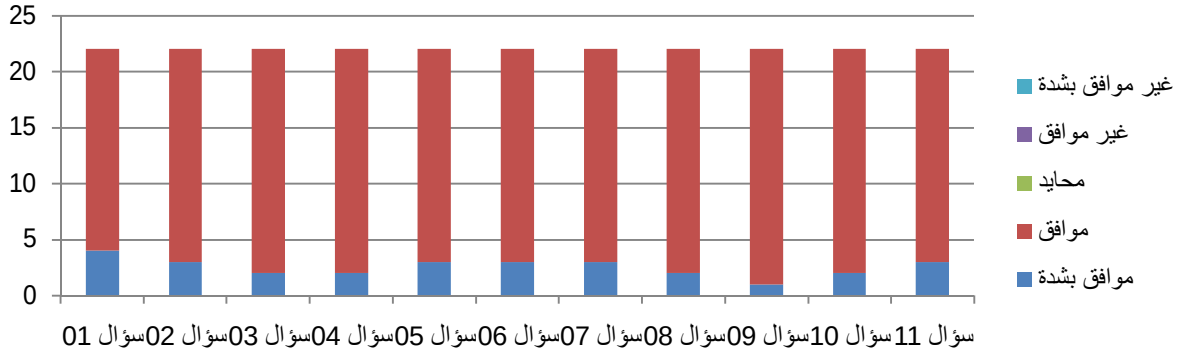

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

5- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الخامس المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض

الجدول(02-13): نتائج الاستبيان المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض

السـؤال	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟	16	%72.70	06	%27.30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

الشكل (02-10): نتائج الاستبيان المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض

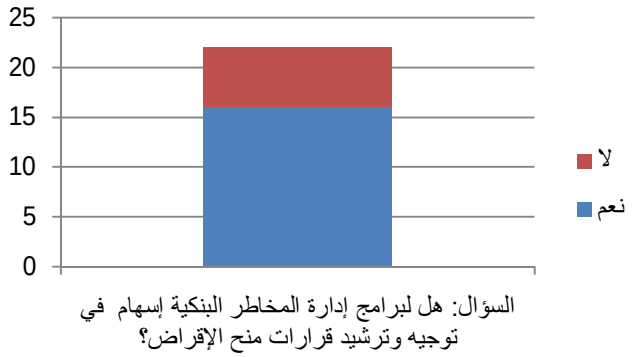

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان

1- تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان

1-1- البيانات المتعلقة بالجنس

من خلال الجدول رقم (02-05) والشكل رقم (02-01)، نلاحظ أن عدد الإناث الذي يمثل 55% من إجمالي 22 عامل المستجوبين بالوكالة البنكية أكثر من الذكور الذين يمثلون 45 %من إجمالي المستجوبين، وهذا يعود إلى متطلبات الحصول على وظيفة في التشريع الجزائري، حيث هناك تسهيلات نسبية أكثر منها بالنسبة للذكور.

1-2- البيانات المتعلقة بالسن

من خلال الجدول رقم (02-06) والشكل رقم (02-02)، نلاحظ أن نسبة العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و40 سنة هي الفئة الأكثر في الوكالة وذلك بنسبة 45.50%، وهذا يعود إلى سياسة البنوك في توظيف الإطارات الجامعية الشابة، كذلك إقدام جميع العمال كبار السن على التقاعد نظرا للتحفيزات المقدمة من طرف صندوق التقاعد.

1-3- البيانات المتعلقة بالمؤهل العلمي

من خلال الجدول رقم (02-07) والشكل رقم (02-03)، نلاحظ أن نسبة الموظفين الحاصلين على شهادة الليسانس هم اكبر نسبة بالوكالة وذلك بنسبة 40.90% ، وتليها الموظفين الحاصلين على شهادة الماستر بنسبة 27.30% ، وهذا كما ذكرنا سابقا راجع إلى سياسة البنك في التوظيف.

1-4- البيانات المتعلقة بالوظيفة المهنية

من خلال الجدول رقم (02-08) والشكل (02-04)، نلاحظ أن اكبر نسبة في المناصب الوظيفية هي لمنصب مكلف بالدراسات وذلك بنسبة 36.40% ، وهو منصب خاص بالموظفين الحاصلين على شهادات جامعية، أو بالموظفين أصحاب الخبرة المهنية التي تفوق 15 سنة حيث يتم ترقيتهم إلى هذا المنصب بعد إجراء جملة من التربصات، ويأتي منصب مكلف بالزبائن في المركز الثاني بنسبة 18.20%، حيث هو منصب يتطلب شهادة جامعية وخبرة مهنية معا وهو عبارة عن منصب نوعي، وعلى العموم بالمنصبين يعتبران من المناصب التنفيذية بالوكالة، كما أنها تعتبر الإطارات التي توكل لها مهام إدارة المخاطر وعمليات الإقراض بالوكالة.

1-5- البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية

من خلال الجدول رقم (02-09) والشكل (02-05)، نلاحظ أن نسبة الموظفين الذين لديهم خبر مهنية تفوق 15 سنة هم الفئة الأعلى بالوكالة بنسبة 45.50%، لي تليها فئة الموظفين الذين لدلهم خبرة مهنية مابين 05 و15 سنة وذلك بنسبة 36.40%، لنجد أن الفئة الأصغر هي فئة حديثي التوظيف وذلك بنسبة 18.20%، ويعود ذلك لإتباع الجزائر لسياسة التقشف مع بداية سنة 2015 حيث تم تقييد التوظيف بشكل كبير.

2- تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان

تم في المحور الأول من الاستبيان توجيه فقرات مباشرة حول المخاطر البنكية وإدارتها، وذلك من خلال الجدول رقم (02-10) حيث تم التأكيد على كل الأسئلة بصياغة، موافق وموافق بشدة من طرف الفئة المستهدفة بالاستبيان، كما نلاحظ أن كل ما تم طرحه في المحور الأول من الاستبيان تم تأكيده من طرف الإطارات والموظفين المستهدفين بالاستبيان.

فمن خلال الفقرة الأول المتعلق بان إدارة المخاطر البنكية تضمن المراقبة والتحكم في الانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه، فنلاحظ أن نسبة الأجوبة بموافق تقدر ب 81.80%، ونسبة الأجوبة بموافق تقدر ب18.20% وباقي الإجابات المتاحة لم يتم التأشير عليها من قبل المستجوبين، وهذا يدل على الدور الكبير الذي تعلبه إدارة المخاطر البنكية في التسيير البنكي للوظائف البنكية.

ونلاحظ أن في الفقرة الثاني المتعلق بإعتبار أن إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية، فنجد أن نسبة الموافقة بشدة تصل إلى 77.30% ونسبة الموافق 09.10% ونسبة الموظفين المحايدين هي 13.60%، وبعد جمع الاستمارات وتبويبها في برنامج SPSS 19 تقدمنا للوكالة البنكية للاستفسار عن مدى تطبيق متطلبات لجنة بازل ليصرح لنا الإطارات السامية في البنك أنها مفاهيم نظرية ولا تطبق على ارض الواقع بحذافيرها، إنما يتم التقيد ببعض فقط من خلال تشريعات يصدرها البنك المركزي، إذا فالبنك المركز هو البنك الذي يتقيد بهاته الاتفاقية بحذافيرها،

ونلاحظ أن جل الإطارات الموجودة بالوكالة لها اطلاع على ما تتضمنه اتفاقية لجنة بازل وأكدوا لنا أنها تتعلق بإدارة المخاطر البنكية من الجانب التسييري وليس من جانب إعطاء القرار فيما يتعلق بالقرار الائتماني.

ومن خلال نتائج الاستبيان نلاحظ بصفة عامة أن كل الفقرات المطروحة في المحور الأول تم الموافقة عليها، سواء موافقة بشدة، أو موافقة عادية، وهذا لأنها عبارة عن مفاهيم نظرية لا يختلف فيها اثنان.

3- تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان

تعلق المحور الثاني من الاستبيان المطروح على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة، فقرات حول آليات منح القروض البنكية، وقد تم طرح 11 فقرة، وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-11) والشكل رقم (02-07) أن كل الإجابات كانت مقسمة بين الخيارين موافق وموافق بشدة ويعود ذلك بالتقيد عند طرح الأسئلة بما هو موجود فعلا في الممارسة المهنية بالبنوك التجارية الجزائرية.

الفقرة الأولى: يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة، وجدنا أن نسبة الموظفين الذين كانت إجاباتهم بالموافقة بشدة تقدر ب 22.70%، وبالموافقة تقدر ب 77.30% حيث تعتبر العناصر المذكورة في الفقرة هي أهم العناصر التي يتحدد من خلالها القرار الائتماني.

الفقرة الثانية: أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك، فنجد أن الموافقة كانت نسبتها 84.80% والموافقة بشدة 18.20 %، وذلك على اعتبار أن هذه الأساس هي أهم الاعتبارات المتعلقة بالبنك وليس الزبون عند النظر في ملف قرض معين.

الفقرة الثالثة: أن وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها، فنجد أن الموافقة على الفقرة كانت نسبتهم 90.90%، والموافق بشدة نسبتهم 09.10% وهذا يترجم مدى أهمية السياسة الإقراضية في الحد من مخاطر الإقراض.

الفقرة الرابعة: أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة، فكانت النتائج، بالموافقة 90.90%، والموافقة بشدة، 04.50%، وبالحايد 04.50%، ومن خلال الاستفسار مع إطارات البنك تبين لنا انه في بعض الأحيان يتم فرض برامج تمويل لمشاريع معينة، لأغراض اجتماعية أو سياسية دون النظر لمردودها على البنك وأيضا خارج السياسات المسطرة من طرف البنك، وهذا ما يعرض البنك إلى مخاطر عديدة، غير انه يتم تسوية هذا الفروقات بتدخل الخزينة العمومية .

الفقرة الخامسة: يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته، فكانت نسبة الموافون تقدر ب 72.70%، والموافقون بشدة تقدر بـ 27.30%، لان الوضعية المالية للزبون هي التي تعكس مدى قدرته على الوفاء بإلتزماته تجاه البنك في مواعيد الاستحقاق.

الفقرة السادسة: ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة، فكانت الإجابات بموافق بنسبة 81.80%وموافق بشدة بنسبة 18.20%، وهذا يعود لانتهاج بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى سياسة الدراسة الشاملة للقرض المطلوب وكذلك وضع احتمالات لمواجهة أي اختلال قد يقع.

الفقرة السابعة: تعتبر الأساليب الإحصائية، وتقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض، فكانت نسبة الموافقون هي 81.80%، ونسبة الموافقة بشدة هي 18.20% وهذا يعود إلى اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض، على برنامج ألي ، حيث يقوم المكلف بالدراسات على

مستوى مصبحة الإقراض بإدخال البيانات لتتم المعالجة أليا، ليخلص إلى إصدار جداول تحوي كل النسب والمؤشرات اللازمة والتي تساعد علة اتخاذ القرار المناسب بكل دقة.

الفقرة الثامنة: يمر منح القروض بعدة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة وعقوبات التأخير وكانت النتائج بعدم الموافقة بنسبة 45.50% ، والنتائج المحايدة بنسبة 31.80% والنتائج الموافقة 22.70%، ويعود سبب هذه النتائج إلى انه يتم تطبيق ما هو معمول به وفق القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الإقراض وليس بصفة تفاوضية مع العميل، كما إن إجراءات منح القروض لا تقتصر فقط على العناصر سالفة الذكر وإنما يتم منحه اعتمادا على مستويات مختلفة من التشخيص، فيها ما هو متعلق بالزبون، وفيها ما هو متعلق بالبنك.

الفقرة التاسعة: الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك، وكانت نسبة الموافقة 90.90%، ونسبة الموافقة 09.10%، حيث يعد هذا الإجراء ضروري وحتمي ويتم الاستعلام من قبل البنك في شبكة وطنية مشتركة بين جميع البنوك التجارية المتواجدة على المستوى الوطني، وذلك بإشراف البنك الجزائر.

الفقرة العاشرة: تتأثر سياسة منح القروض بعدة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفر السيولة لديه والأوضاع الاقتصادية السائدة، وكانت النسب مقسمة بين الموافقة وذلك بنسبة 86.40%، الموافقة بشدة 13.60% .

الفقرة الحادي عشر: في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، وذلك يعود لإعتبارات سياسية،إقتصادية واجتماعية وتم التأكيد بنسب متفاوتة بين الموافقة بنسبة 81.80%، والموافقة بشدة بنسبة 18.20%.

4- تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان

من خلال الجدول رقم (02-12) والشكل (02-08)، والذين يوضحان نتائج الاستبيان للمحور الرابع المتعلقة بعلاقة القرار الائتماني بإدارة المخاطر البنكية، وكان مدلول النتائج على النحو التالي:

الفقرة الأولى: المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما، حيث كانت النتائج الموافقة بنسبة 81.80%، والموافقة بشدة بنسبة 18.20% وهذه النسب تفسر مدى التوافق بين التسيير البنكي وإدارة المخاطر بالبنوك، لان كل المصالح على مستوى البنك لا تكاد تخلو من المخاطر.

الفقرة الثانية: يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل، وكانت النسب بالموافقة 86.40%، والموافقة بشدة بنسبة 13.60%، وهذا للعلاقة بين متغيرات الدراسة بحيث كل تغيير في مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية سيؤثر بصفة حتمية على قرار منح القرض .

الفقرة الثالثة: عدم التحكم في تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض يؤدي بالضرورة إلى عدم منح القرض للزبون، وتم الموافقة عليه بنسبة 90.90%، والموافقة بشدة بنسبة 09.10% وسبب ذلك يعود إلى إمكانية تقديم العميل لمعلومات غير صحيحة الأمر الذي يكون عائق أمام البنك لتقدير مخاطر الإقراض المتعلق بهذا العميل.

الفقرة الرابعة: الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض، وتمت الإجابة بالموافقة بنسبة 90.90%، والموافقة بشدة بنسبة 09.10%، ومدلول هذه النتائج إن من أهم أوجه المخاطر في البنوك التجارية هي عملية الإقراض لذاك وجب أن تكون لها الأهمية القصوى في إدارة المخاطر على مستوى البنوك.

الفقرة الخامسة: المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، وخاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض، وتمت الموافقة عليه بنسبة 86.40%، والموافقة بشدة بنسبة 13.60 %، وهذا كما ذكرنا سابقا يعود للارتباط القوي جدا بين مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية ، والقرار بمنح القرض من عدمه.

الفقرة السادسة: لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به، وتمت الموافقة عليه بنسبة 86.40%، والموافقة بشدة بنسبة 13.60 %، حيث لا تخول عملية الإقراض من المخاطر أ إنما يسعى البنك قدر الأماكن إلى محاولة التنبؤ بها ليستطيع مواجهتها بأحد الأساليب المتعارف عند وقوعها.

الفقرة السابعة: حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال، وتمت الموافقة عليه بنسبة 86.40%، والموافقة بشدة بنسبة 13.60 %، وتعبر هذه النسب على ضرورة العناية بالعناصر سالفة الذكر في الفقرة عند القيام بالتشخيص البنكي لملف القرض، وذلك لتفادي أي خطر قد ينجم من احد العناصر.

الفقرة الثامنة: من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية والتي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض، وتمت الموافقة بنسبة 90.90%، والموافقة بشدة بنسبة 09.10% ، حيث تعتبر مخطر قدرة البنك على التمويل من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية، غير أن السياسة المنتهجة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والرامية إلى تقسيم القروض وفق مبلغها إلى اختصاصات متعددة ، ابتداء من الوكالة البنكية إنتهاء عند المديرية العامة، وهذا ما لا يطرح أي إشكال في نقطة قدرة التمويل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفقرة التاسعة: يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر، وتمت الموافقة بنسبة 95.50%، والموافقة بشدة بنسبة 04.50% ، وتعكس هذه النتيجة أهمية التامين كأداة للتغطية من المخاطر البنكية المتعلقة بالإقراض، وذلك تحول الخطر جزء منه او كله ، لذلك يعد إجراء التامين شرط ضروري لاستكمال إجراءات منح القرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفقرة العاشر: توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها، وتمت الموافقة بنسبة 90.90%، والموافقة بشدة بنسبة 09.10%

الفقرة الحادية عشر: يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية، وتمت الموافقة عليه بنسبة 86.40%، والموافقة بشدة بنسبة 13.60%، وهذا يعود للترابط الوثيق بين المتغيرين، بحيث كلما كانت مخرجات إدارة المخاطر صحيحة ومبنية على أسس واقعية كلما تم التحكم في المخاطر ومواجهاتها وفق الأساليب المناسبة لكل مخطر.

5- تحليل نتائج المحور الخامس من الاستبيان

تم في المحور الخامس من الاستبيان طرح سؤال و الذي مفاده "هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟"، حيث كانت نسبة الإجابة بنعم 72.27% ، و هو ما يدل على الدور الفعال لإدارة المخاطر على القرار الائتماني.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

بعدما أدخلنا المعطيات أي نتائج الاستبيان، سوف نقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS 19 من الناحية الاقتصادية ثم تليه من الناحية الإحصائية وذلك لاستنتاج العلاقات الموجودة بين المتغير التابع (قرار منح القرض) والمتغير المستقل (إدارة المخاطر البنكية)، تحصلنا على النتائج التالية التي سنتطرق إلى تحليلها في هذا المطلب:

أولا: مناقشة النتائج

الجدول رقم (02-14): المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات أفراد العينة على فقرات محاور الاستبيان

المحور	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
إدارة المخاطر البنكية	01	تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	1,18	0,395	موافق
	02	إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	1,36	0,727	موافق
	03	أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	1,09	0,294	موافق
	04	يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية	1,32	0,477	موافق
	05	إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	1,14	0,351	موافق
	06	إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	1,32	0,477	موافق
	07	إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	1,05	0,213	موافق
	08	يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	1,27	0,456	موافق
	09	يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف	1,00	0,000	موافق
	10	تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	1,18	0,395	موافق
	11	الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	1,27	0,456	موافق
	12	تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	1,18	0,395	موافق
	13	يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	1,09	0,294	موافق
	14	إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	1,36	0,492	موافق
	15	انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	1,09	0,294	موافق
	16	تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	1,23	0,429	موافق
	17	يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبّل المخاطر	1,09	0,294	موافق

		الوسط الحسابي العام	**1.18**	**0.378**	**موافق**
آليات منح القروض البنكية	01	يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة	1,23	0,429	موافق
	02	أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك	1,18	0,395	موافق
	03	وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها	1,09	0,294	موافق
	04	أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة	1,14	0,468	موافق
	05	يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته	1,27	0,456	موافق
	06	ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة	1,18	0,395	موافق
	07	تعتبر الأساليب الإحصائية، و تقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض	1,18	0,395	موافق
	08	يمر منح القروض بعدة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة	3,00	1,195	محايد
	09	الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك	1,09	0,294	موافق
	10	تتأثر سياسة منح القروض بعدة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفّر السيولة لديه والأوضاع الاقتصادية السائدة	1,14	0,351	موافق
	11	في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، و ذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية واجتماعية	1,18	0,395	موافق
		الوسط الحسابي العام	**1.33**	**0.460**	**موافق**
العلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية	01	المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما	1,18	0,395	موافق
	02	يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل	1,14	0,351	موافق
	03	من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية و القانونية.	1,09	0,294	موافق
	04	الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض.	1,09	0,294	موافق
	05	المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، و خاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض.	1,14	0,351	موافق
	06	لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به.	1,14	0,351	موافق
	07	حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال	1,14	0,351	موافق
	08	من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية و التي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض	1,09	0,294	موافق
	09	يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر	1,05	0,213	موافق
	10	توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها	1,09	0,294	موافق

	11	يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية	1,14	0,351	موافق
الوسط الحسابي العام			**1.11**	**0.321**	**موافق**
علاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض	01	هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض ؟	1,27	0,456	نعم
الوسط الحسابي العام			**1.27**	**0.456**	**نعم**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

من خلال الجدول رقم (02-13)، وجدنا أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن المحاور الأربعة المتعلقة بفرضيات الدراسة على التوالي: 1.18، 1.33، 1.11 و،1.27 وبمقارنته مع مقياس ليكرت الخماسي و الثنائي نجد أن توجه آراء الموظفين كان موافقا على كل ما تم تقديمه في الاستبيان من فقرات مستمدة في الأساس من الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة.

1- مناقشة نتائج المحور إدارة المخاطـر البنكـية

يتضح من خلال الجدول رقم (02-13) في محوره "إدارة المخاطـر البنكـية" والمتعلق بالفرضية الأولى أن هناك نتائج بالموافقة في جل الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(1) ، وذلك عند وسط حسابي عام بلغ 1.18، وانحراف معياري بلغ 0.378 ، ويعني مما تقدم أن إدارة المخاطر البنكية وظيفة حيوية على مستوى البنك، ولا يمكن الاستغناء عنها عند وضع الاستراتجيات المختلفة للبنك و أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية إدارة المخاطر، أما في الفقرة الثاني من المحور الأول و التي تنص على أن "إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل02 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية" فنجد متوسطها 1.36 و انحرافها المعياري 0.727 و هي الفقرة الأكثر تشتت من حيث الإجابات و يعود ذلك إلى عدم دراية الفئة الدنيا في السلم الإداري للموظفين بماهية متطلبات اتفاقيات بازل الأمر الذي أدى بهم إلى الإجابة بالحياد او عدم الموافقة.

2- مناقشة نتائج محور آلـيات منـح القـروض البنكـية

يتضح من خلال الجدول رقم (02-13) في محوره "آلـيات منـح القـروض البنكـية" والمتعلق بالفرضية الثانية أن جل النتائج كانت بالموافقة من طرف المستجوبين و ذلك بمتوسط 1.33 و إنحراف معياري 0.460 أي تشتت صغير مما يعنه توجه عام في النتائج، و هذا يعود إلى وحدة التكوين الذي يقدمه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لإطاراته و عماله، غير انه في الفقرة الثامنة والتي تنص على " **يمر منح القروض بعدة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة** " فنجد متوسطها الحسابي 3.00 و انحرافها المعياري 1.195 و هذا يعني أن جل الأجوبة كانت بالحياد او عدم الموافقة، مع ملاحظة تشتت الأجوبة، و يعود ذلك لانتهاج البنك لسياسة تطبيق القوانين على كل طالبي القروض بشكل مجرد دون تمييز لأحد، وأيضا دون التفاوض معهم، فمعدلات الفائدة ثابتة حسب كل صنف من أصناف القروض.

3- مناقشة نتائج محور العلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية

يتضح من خلال الجدول رقم (02-13) في محوره "العلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية" والمتعلق بالفرضية الثالثة، إن المتوسط الحسابي 1.36 والإنحراف المعياري 0.321، وهو يعكس التوجع العام للموظفين بالموافقة على فقرات المحور والذي يعكس العلاقة بين متغيري الدراسة، حيث الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها، و يأتي على رأسها قرارات منح القروض.

4- مناقشة نتائج محور علاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض

من خلال الجدول رقم (02-13) في محوره "علاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض" والمتعلق بالفرضية الرابعة نلاحظ ان المتوسط الحسابي 1.27 والانحراف المعياري 0.456؛ وهو ما يعكس التوجه العام نحو الموافقة على العلاقة الوطيدة بين إدارة المخاطر البنكية كأداة لتوجيه القروض البنكية، فحتى بعد عملية منحها يتم إدارة مخاطر الإقراض على مستوى أخر وهو كيف يستعيد البنك حقوقه لدى الغير في ظروف ملائمة و بعيدة عن أي إنحراف معاكس لما هو متوقع.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى

قمنا بإختبار الفرضية الأولى للدراسة باستخدام اختبار T لعينة واحدة TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE ومستوى الدلالة Sig عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى رفض الفرضية العدم H0: المخاطر البنكية حالة لا تكون فيها إمكانية لحدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة، و لا تعتبر مخاطر الإقراض أهم أوجه المخاطر البنكية، وقبول الفرضية البديلة H1 : المخاطر البنكية حالة تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة، ومن أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (02-15): نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

نتيجة الفرضية	sig	T
رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة	0.000	14.825

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

تم الاعتماد على اختبار TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE ونجد من المطالعة لنتائج في الجدول السابق أن القيمة المعنوية تقدر ب (0.000) وهي أقل من(0.05)، وتبعا لقاعدة القرار :تقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وترفض إذا كانت القيمة المعنوية لها أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وعلى ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن المخاطر البنكية حالة تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة، ومن أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض.

2- اختبار الفرضية الثانية

قمنا بإختبار الفرضية الثانية للدراسة باستخدام اختبار T لعينة واحدة TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE ومستوى الدلالة Sig عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية إلى رفض الفرضية العدم H0: لا تختلف آليات منح القروض حسب طبيعة و قيمة القرض، و يتم تحليل ملفات القروض

وفق أسلوب واحد، وقبول الفرضية البديلة H1 : تختلف آليات منح القروض حسب طبيعة و قيمة القرض، و يتم تحليل ملفات القروض وفق أساليب متعددة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (02-16): نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

نتيجة الفرضية	sig	T
رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة	0.000	14.164

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

من خلال الجدول رقم (02-15) يتضح أن مستوى الدلالة يقدر ب(0.000)وهي أقل من(0.05) وعليه وتبعا لقاعدة القرار فترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه تختلف آليات منح القروض حسب طبيعة و قيمة القرض ويتم تحليل ملفات القروض وفق أساليب متعددة.

3- اختبار الفرضية الثالثة

تم الاعتماد في إختبار الفرضية الثالثة للدراسة على اختبار T لعينة واحدة TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE ومستوى الدلالة Sig عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة إلى رفض الفرضية العدم H0: لا تساهم العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية و قرارات الإقراض في تقليص مخاطر الإقراض إلى ادني مستوى، وقبول الفرضية البديلة H1 : تساهم العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية و قرارات الإقراض في تقليص مخاطر الإقراض إلى ادني مستوى، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

نتيجة الفرضية	sig	T
رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة	0.000	16.588

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

من خلال الجدول رقم (02-16) يتضح أن مستوى الدلالة يقدر ب(0.000)وهي أقل من (0.05) وعليه وتبعا لقاعدة القرار فترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه تساهم العلاقة بين إدارة المخاطر البنكية و قرارات الإقراض في تقليص مخاطر الإقراض إلى ادني مستوى.

4- اختبار الفرضية الرابعة

إختبار الفرضية الرابعة للدراسة تم باستخدام اختبار T لعينة واحدة TEST SUR ECHANTILLON UNIQUE ومستوى الدلالة Sig عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الرابعة إلى رفض الفرضية العدم H0: لا يوجد أي إسهام لبرامج إدارة المخاطر البنكية في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض ، وقبول الفرضية البديلة H1 : لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام كبير في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (02-18): نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

نتيجة الفرضية	sig	T
رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة	0.000	13.096

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 19

من خلال الجدول رقم (02-17) يتضح أن مستوى الدلالة يقدر ب(0.000)وهي أقل من(0.05) وعليه وتبعا لقاعدة القرار فترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام كبير في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض.

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما توصلنا له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

بعد قيامنا بدراسة إستبيانية حول إدارة المخاطر البنكية و علاقتها بقرارات منح القروض، ولمعرفة كيف تتم العملية في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولاية تبسة توصلنا إلى أن البنك يعتمد في دراسة ملفات القروض أساليب متعددة تتضمن مداخل متعددة لإدارة المخاطر البنكية، أين قمنا بإستعمال الإستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي قصد البحث في متغيرات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19 وEXCEL توصلنا إلى تأكيد العلاقة بين متغيري الدراسة و مدى تأثير إدارة المخاطر البنكية على القرار بمنح القرض من عدمه.

الخاتمـــة

الخاتمة

لا تستطيع البنوك بأي حال من الأحوال إلغاء عنصر المخاطر من عملها، وعلى وجه الخصوص في عمليات الإقراض وكذا في مختلف العمليات البنكية الأخرى، ومن أجل تفادي هذه المخاطر كان اللجؤ إلى اعتماد نظام إدارة المخاطر بنكية ضرورة حتمية على مستوى كل بنك تجاري يمارس نشاطه سواء مع مؤسسات او أشخاص.

وعلى اعتبار أن أهم أوجه العمل البنكي هي عملية تقديم القروض، الأمر الذي يتطلب ردود بصفة سريعة لطلبات الإقراض وهذا ما دفع البنوك التجارية إلى البحث عن الطرق أكثر دقة والتي تمكنها من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد ظهرت طرق إدارة المخاطر البنكية لتقدير مخاطر القروض من شتى الجوانب، أي من جانب الزبون، او من جانب البنك.

وعليه حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة الإشكالية التي تدور حول تأثير إدارة المخاطر البنكية على القرار بمنح القرض، حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين تم التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية لغدارة المخاطر البنكية وكذا كل ما يتعلق بإجراءات منح القروض وأيضا إظهار التداخل بين المتغيرين، أما في الفصل الثاني تم إسقاط الإطار النظري على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة.

نتائج الدراسة

اعتمادا على الإطار النظري للدراسة و نتائج الاختبارات الإحصائية، فقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي كان من أهمها:

- من خلال الاستبيان لاحظنا أن أهم وجه للمخاطر البنكية، هي مخاطر الإقراض، كما كانت جل نتائج الاستبيان بالموافقة على مختلف الفقرات و هذا ما يعكس المستوى العلمي العالي لإطارات البنك من خلال درايتهم بكل المفاهيم النظرية المطروحة وفق فقرات الاستبيان، كما وجدنا أن البنك يعتمد على سياسة تحديث معلومات إطارته من خلال وضع دورات تكوينية دورية ،و بالأخص للمكلفين بالدراسات على مستوى مصلحة الإقراض، مما يؤكد على مصداقية الأجوبة المقدمة من طرفهم في الاستبيانات الموزعة؛
- هناك تدخل كبير للمشرع (البنك الجزائر) في وضع التنظيمات و القوانين التي تنظم المخاطر البنكية، وكذلك إعطاء الخطوط العريضة لمواجهتها وترك المجال إمام المجلس التوجيهي الأعلى للبنك في تكييفها وفق توجهه؛
- هناك ارتباط قوي بين متغيري الدراسة، أي أن تأثير مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية على قرار منح القرض كبير جدا، و هذا يعود لتبني البنك محل الدراسة على نظام إدارة مخاطر فعال و ذو مصداقية في مخرجاته؛
- تتركز إدارة المخاطر البنكية في بنك محل الدراسة بشكل كبير في مصلحة الإقراض، مع تركيز اقل في باقي المصالح وتأتي على رأسها مصلحة التجارة الخارجية؛
- يتم الاعتماد على الضمانات المقدمة من قبل الزبون كأهم عنصر لمواجهة مخاطر الإقراض حالة تأكد وقوعها؛
- يتم في بعض الحالات الموافقة على منح قروض ذات مخاطر عالية جدا، و هذا لاعتبارات سياسية و إجتماعية؛
- هناك تطور الملحوظ لإدارة المخاطر البنكية في شقها المتعلق بقرارات الإقراض، وخاصة مع تبني البنك لأساليب تسييرية حديثة (هيكل تنظيمي جديد قيد التطبيق على مستوى الوكالة)، حيث في كل مصلحة هناك فرع خاص بإدارة المخاطر لتلك المصلحة؛

التوصيات

بناء على الدراسة الإستبيانية السابقة، نوصي بما يلي:

- ضرورة الاعتماد أكثر على الأساليب الكمية في إدارة بعض المخاطر و على رأسها مخاطر الإقراض؛
- إعطاء مرونة اكبر في معالجة المخاطر التي يمكن أن تعترض العمل البنك، حيث نجد جمود في التعامل مع أخطار متفاوتة الحدة بنفس الطريقة، و هو ما يضيع فرص على البنك؛
- معالجة ملفات القروض بتبني أنماط جديدة من المخاطر التي لا تشكل انحراف غير مرغوب فيه عن سياسة البنك الائتمانية؛
- وضع أنماط تسيير للمخاطر البنكية بسيطة،بعيدة عن التعقيد الذي نجده في بعض القوانين المعمول بها حاليا؛
- محاولة تفادي الازدواجية في التسيير، حيث في بعض الملفات الخاصة بالإقراض نجد تداخل في ما بين الإجراءات المشرعة، وبين ما هو معمول به وفق تنظيمات البنك؛
- محاولة الاعتماد على الأساليب الحديثة في دراسة ملفات القروض، مع محاولة اختزال مراحل إعطاء القرار؛
- وضع هيئة مركزية لإدارة المخاطر البنكية مشتركة بين كل البنوك التجارية لتسهيل عمليات الكشف عن الأشخاص غير الأكفىء للتمويل البنكي؛
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك ، والتأمين على القروض؛
- وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر البنكية عامة و الانقراض خاصة،و العمل على استحداث إدارة للمخاطر البنكية من ذوي الخبرة و الاختصاص؛

أفاق الدراسة

تناولت الدراسة إشكالية فيما تكمن الآليات المتبعة لإدارة المخاطر البنكية المتعلقة بقرارات منح القروض ؟، وكيف يتم ترجمة ذلك على صعيد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة؟، فقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة باستخدام الأسلوب الاستبيان ، إضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل كما أن الدراسة الإستبيانية اقتصرت على البحث في الطرق المستخدمة انطلاقا منة مخرجات إدارة المخاطر البنكية انتهاءا عند القرار بمنح القرض من عدمه، و لهذا فقد أخدنا جميع العاملين لدى البنك حسب معايير و الأهداف المسطرة لهذه الدراسة وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز جوانب عدة حول كيفية تقيم المخاطر البنكية و كيفية توجيهها لتصبح معتمدة في صنع القرار بمنح القرض من عدمه ،ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعم وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي نتمكن من إلمامنا بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة ، وهذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون **آفاق بحث جديد:**

- إدارة المخاطر البنكية إلكترونيا؛
- التكامل بين مختلف أدوات إدارة المخاطر البنكية للوصول للفاعلية القصوى في الأداء البنكي؛
- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة مخاطر القروض البنكية.

قائمة المصادر و المراجع

المصـــــــــادر

النصوص القانونية

1. L'instruction N°78/95 du 26 Décembre 1995 portant Règles relatives aux positions de change, le Règlement de la Banque d'Algérie, n° 95/08 du 23 Décembre 1995 relatif au marché de change.
2. Règlement N°11/08 du 28/11/2011 Relatif au Contrôle Interne des Banques et des Etablissements Financiers, Journal officiel de La République Algérienne, N°54, du 02/10/2011.
3. Règlement N°11/08 du 28/11 /2011 Relatif au Contrôle Interne des Banques et des Etablissements Financiers, Journal officiel de La République Algérienne, N°47, du 29/08/2012.

المراجـــــع

الكتـــــــب

أ- الكتب باللغة العربية

1. أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار النشر غير مدرجة، قسنطينة، 2000.
2. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
3. حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**،الوارق للنشر والإشهار، عمان، الأردن، 2002.
4. حنفي عبد العقار، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
5. حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
6. دريد كامل آل شيب ،**إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر ، عمان، الأردن ،2012 .
7. سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
8. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2005.
9. شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة.
10. شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن،2002.
11. طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر**،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية ، مصر،2003.
13. طارق عبد العال، **تقييم البنوك التجارية –تحليل العائد و المخاطرة-**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر ،2001.
14. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
15. عبد السلام، ناشد محمود، **إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989.
16. عبد المنعم، محمد مبارك، محمود يونس، **إقتصاديات النقود والصيارفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية،1996.
17. عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009.
18. محمد الموفق، أحمد عبد السلام، **الأقسام المختلفة للبنوك التجارية**، دار النشر غير مدرجة، الإسكندرية، 1998.

19. محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت العقاد ، **النقود والبنوك و العلاقات الإقتصادية للدولة** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.

20. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر، الأردن،2006.

21. مصطفى رشدي شيحة، **الإقتصاد النقدي المصري** ، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، (دون ذكر السنة).

22. منير إبراهيم الهندي ، **إدارة الأسواق و المنشأة المالية** ، منشأة المعارف ،القاهرة، 1999.

23. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك الجارية مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية للتوزيع، 2006.

ب- الكتب باللغة الأجنبية

1. Ammour Ben Halima , techniques des pratiques bancaires , édition Alchihab, Alger, 1997.
2. Atonie Sardi et Henri Jacob , Management des Risques Bancaires ,édition AFGES, Paris ,France, 2001.
3. Axel abadie, olivier, rousseau, crédit management gérer le risque client, édition économico, paris, 1996.
4. Gasttineau, G.L & Kiritzman, M.P, The Dictionary of Financial Risk Management, Fabozzi Associates, United States of America, 1996.
5. G-Bessis, gestion des risque et gestion actif-passif des banque, Dalloz, Paris, France,1996.
6. Jeanne-Françoise de Polignac, la Notation Financière –l'Approche du Risque de Crédit, Revue Banque Edition, Paris,2002.
7. Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 1995.
8. Peter Rose, Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions, An Asset, Liability Approach, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, 1997.
9. Peter Rose, Commercial Bank Management; Measuring and Evaluation Bank Performance, McGraw-Hill Irwin Edition, 2002.
10. William,C.A & Smith, M.L & Young, P.C, Risk Management and Insurance, Mc Graw_Hill, INC , United States of America, 1995.

المجـــــــلات

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006 .
2. بلعزوز بن علي، **استراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث ، جامعة الشلف، العدد رقم 07، 2010/2009.
3. بوعشة مبارك، **تسيير المخاطر البنكية**، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 27، جوان2007
4. راضية مصداع،**إدارة المخاطر التشغيلية وفقا اتفاقية بازل II في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة الحميد بن باديس مستغانم ، العدد السابع، دون ذكر السنة.
5. عبد الحق بوعتروس ، **أهمية إدارة مخاطر الصرف** ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 12، 1999.

6. عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،الأردن، العدد 08 ،2012.

الرسائـــــل و الأطروحـــــات

أ- باللغة العربية

1. حسني مبارك بعلي، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة،2011/2010.
2. حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع مالية، جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2012/2011.
3. حياة النجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف الموسم الجامعي 2014/2013.
4. محمد توفيق عمرو، **إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي-** نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية- ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006.
5. محمد علي، **إدارة المخاطر المالية**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2005.
6. مليكة عياش، **مخاطر القروض البنكية وطرق التحكم فيها**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع مالية، جامعة خميس مليانة الموسم الجامعي 2009/2008.
7. ميرفق علي أبو كمال ، **الإدارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين.
8. هشام بحري، **تسيير رأس مال البنك – دراسة حالة بنك القرض ألفلاحي-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير غير منشورة ،تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2006/2005.
9. يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008.

ب- باللغة الأجنبية

1. Bagnié Alex TOE, GESTION DES RISQUES BANCAIRES LIES AUX CREDITS ACCORDES AUX ENTREPRISES, cas de la BSIC, Mémoire de fin d'études, Master Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière, Centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion Burkina Faso, Institut Supérieur de Comptabilité, de Banque et de Finance, Promotion 06 (2011-2013).

2. Hamid ATIDE, GESTION DES RISQUES BANCAIRES, enjeux réglementaires et opérationnels, du diplôme national d'expert comptable, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises du Maroc, session mai 2004.
3. Romain SUBLET, LA GESTION DU RISQUE DE CREDIT BANCAIRE SUR LES PORTEFEUILLES PROFESSIONNELS ET PARTICULIERS, Mémoire de fin d'études en licence, école de commerce de Lyon, Promotion 2015/2016.

المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع و الحوكمة**، الملتقى العلمي حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر-واقع و أفاق-، جامعة ورقلة، دون ذكر السنة.
2. بوزيان عثمان وآخرون، **إستخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول حول الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2013.
3. عبد الكريم نصر، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية- ،2007.

المواقـــع الالكترونيـــــة

1. http://ar.wikipedia.org/wiki إدارة المخاطر - ويكيبيديا، الموسوعة
2. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03
3. http://www.badr-bank.net.
4. http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/ArabicColleges/AdministrativeSciences/DocLib11.

قائمة الملاحق

الملحـــق رقـــم: 01

جامعـــة الشـــيخ العربـــي التبســـي -تبســـة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
تخصص مالية المؤسسة

إستبيان حول موضوع:

إدارة المخاطر البنكية كمدخل لمنح القروض بالمؤسسات البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة 488

من إعداد الطلبة:
رايس سفيان
عولمـــي وفاء

تحت إشراف:
الأستاذ. طبيب عبد السلام

السيدات و السادة المحترمون....

تحية طيبة وبعد ..

يسعدنا اختياركم ضمن عيّنة الدراسة الميدانية التي تندرج ضمن إطار إعداد مذكرة ماستر في تخصص مالية المؤسسة، الموسومة بـــ" إدارة المخاطر البنكية كمدخل لمنح القروض في المؤسسة البنكية" ، وهذا للمساهمة من قبلكم لإثراء هذا الموضوع وخدمة للبحث العلمي، وبملأ هذا الاستبيان تكونوا قد ساهمتم في تصويب الطلبة حول المتغيرات التي يشتغلون على دراستها ومن أهمها: التعريف بإدارة المخاطر البنكية، أسس منح القروض، بالإضافة إلى إبراز دور وفعالية إدارة المخاطر في ترشيد قرار منح القروض للزبائن، ومدى درجة رضاكم حولها، كما نشير إلى أن هذه المساهمة في التعبير عن رأيكم لا تكون إلا لغرض خدمة الموضوع البحثي بكل موضوعية، وتقبلوا بذلك منا أسمى عبارات التقدير والاحترام، ودمتم في خدمة البحث والمعرفة.

ملاحظة: الرجاء وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

المحـــــور الأول: البيانـــــات الشخصـــــــية

1ـ الجنس:	
ذكر	
أنـــثى	
2ـ الســـن:	
ما بين 25 و 30 سنة	
ما بين 30 و 40 سنة	
أكـــثر من 40 سنة	
3ـ الشهادة:	
دكتوراه	
ماجتسير	
مـــاستر	
ليسانس	
ثـــانوي	
دراسات مهنية	
4ـ الوظيفة المهنية:	
مـــــدير	
رئيـــس مصلـــحة	
مكلـــف بالزبائن	
مكلـــف بالدراسات	
تقني سامي في البنوك	
وظائـــف أخـــــرى	
5ـ الخبرة المهنية:	
اقـــل من 05 سنوات	
مـن 05 إلى 15 سنة	
أكـــثر من 15 سنة	
6ـ شهادات و مؤهلات أخرى إن وجدت:	
.....	
.....	
.....	
.....	
.....	

المحـــور الثانـــي: إدارة المخاطـــر البنكـــــية

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه					
02	إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية					
03	أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر					
04	يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية					
05	إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها					
06	إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع					
07	إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر					
08	يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك					
09	يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف					
10	تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان					
11	الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسير البنك					
12	تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها					
13	يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها					
14	إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان					
15	انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت					
16	تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن					
17	يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبل المخاطر					

المحـــور الثالـــث: آلـــيات منـــح القـــروض البنكـــية

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتوقف منح القروض على عدة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدمة					
02	أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك					
03	وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها					
04	أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطرة					
05	يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته					
06	ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة					
07	تعتبر الأساليب الإحصائية، و تقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض					
08	يمر منح القروض بعدة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة ، مدة القرض، الضمانات المقدمة و عقوبات التأخير					
09	الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح الائتمان من قبل البنك					
10	تتأثر سياسة منح القروض بعدة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفر السيولة لديه و الأوضاع الاقتصادية السائدة					
11	في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، و ذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية و اجتماعية					

المحـــور الرابـــع: العلاقـــة بين قـــرار منـــح القـــرض وإدارة المخاطـــر البنكيـــة

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما					
02	يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل					
03	من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية و القانونية.					
04	الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض					
05	المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، و خاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض					
06	لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به					
07	حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال					
08	من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية و التي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض					
09	يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر					
10	توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها					
11	يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية.					

المحـــور الخامس: علاقة إدارة المخاطر البنكية على توجيه عمليات الإقراض

هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟ (بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا)

نعم ☐ **لا** ☐

. وما هي أهم اقتراحاتكم في هذا الجانب؟

.....

.....

.....

.....

نشكركم على المساعـــــدة

الملحـــق رقـــم: 02

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	22	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	22	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,728	40

الملحـــق رقـــم: 03

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	10	45,5	45,5	45,5
	انثى	12	54,5	54,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ما بين 25 و 30 سنة	4	18,2	18,2	18,2
	ما بين 30 و 40 سنة	10	45,5	45,5	63,6
	أكـــثر من 40 سنة	8	36,4	36,4	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الشهادة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	1	4,5	4,5	4,5
	ماستر	6	27,3	27,3	31,8
	ليسانس	9	40,9	40,9	72,7
	ثانوي	3	13,6	13,6	86,4
	دراسات مهنية	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الوظيفة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	4,5	4,5	4,5
	رئيس مصلحة	3	13,6	13,6	18,2
	مكلف بالزبائن	4	18,2	18,2	36,4
	مكلف بالدراسات	8	36,4	36,4	72,7
	تقني سامي في البنوك	2	9,1	9,1	81,8
	وظائف اخرى	4	18,2	18,2	100,0

الوظيفة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	4,5	4,5	4,5
	رئيس مصلحة	3	13,6	13,6	18,2
	مكلف بالزبائن	4	18,2	18,2	36,4
	مكلف بالدراسات	8	36,4	36,4	72,7
	تقني سامي في البنوك	2	9,1	9,1	81,8
	وظائف اخرى	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقـل من 05 سنوات	4	18,2	18,2	18,2
	مـن 05 إلى 15 سنة	8	36,4	36,4	54,5
	أكـثر من 15 سنة	10	45,5	45,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	77,3	77,3	77,3
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	86,4
	محايد	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	68,2	68,2	68,2
	موافق بشدة	7	31,8	31,8	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	68,2	68,2	68,2
	موافق بشدة	7	31,8	31,8	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	21	95,5	95,5	95,5
	موافق بشدة	1	4,5	4,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	16	72,7	72,7	72,7
	موافق بشدة	6	27,3	27,3	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	22	100,0	100,0	100,0

تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	16	72,7	72,7	72,7
	موافق بشدة	6	27,3	27,3	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	14	63,6	63,6	63,6
	موافق بشدة	8	36,4	36,4	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	77,3	77,3	77,3
	موافق بشدة	5	22,7	22,7	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبّل المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	77,3	77,3	77,3
	موافق بشدة	5	22,7	22,7	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	1	4,5	4,5	95,5
	محايد	1	4,5	4,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	16	72,7	72,7	72,7
	موافق بشدة	6	27,3	27,3	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

تعتبر الأساليب الإحصائية، و تقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمر منح القروض بعدّة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	22,7	22,7	22,7
	محايد	7	31,8	31,8	54,5
	غير موافق	10	45,5	45,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

تتأثر سياسة منح القروض بعدّة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفّر السيولة لديه و الأوضاع الاقتصادية السائدة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، و ذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية و اجتماعية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	81,8	81,8	81,8
	موافق بشدة	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية و القانونية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، و خاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية و التي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	21	95,5	95,5	95,5
	موافق بشدة	1	4,5	4,5	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	90,9	90,9	90,9
	موافق بشدة	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	86,4	86,4	86,4
	موافق بشدة	3	13,6	13,6	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	16	72,7	72,7	72,7
	لا	6	27,3	27,3	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الملحـــق رقـــم: 04

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	22	0	1,18	,395
إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	22	0	1,36	,727
أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	22	0	1,09	,294
يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية	22	0	1,32	,477
إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	22	0	1,14	,351
إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	22	0	1,32	,477
إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	22	0	1,05	,213
يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	22	0	1,27	,456
يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف	22	0	1,00	,000
تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	22	0	1,18	,395
الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	22	0	1,27	,456
تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	22	0	1,18	,395
يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	22	0	1,09	,294
إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	22	0	1,36	,492
انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	22	0	1,09	,294
تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	22	0	1,23	,429

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	22	0	1,18	,395
إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	22	0	1,36	,727
أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	22	0	1,09	,294
يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية	22	0	1,32	,477
إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	22	0	1,14	,351
إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	22	0	1,32	,477
إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	22	0	1,05	,213
يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	22	0	1,27	,456
يترجم مدلول نسبة الاحتياطي القانوني للبنك على أنه مؤشر لإدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف	22	0	1,00	,000
تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	22	0	1,18	,395
الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	22	0	1,27	,456
تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	22	0	1,18	,395
يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	22	0	1,09	,294
إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	22	0	1,36	,492
انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	22	0	1,09	,294
تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	22	0	1,23	,429
يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبّل المخاطر	22	0	1,09	,294

الملحـــق رقـــم: 05

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة	22	0	1,23	,429
أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك	22	0	1,18	,395
وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها	22	0	1,09	,294
أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة	22	0	1,14	,468
يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته	22	0	1,27	,456
ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة	22	0	1,18	,395
تعتبر الأساليب الإحصائية، و تقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض	22	0	1,18	,395
يمر منح القروض بعدّة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة	22	0	3,00	1,195
الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك	22	0	1,09	,294
تتأثر سياسة منح القروض بعدّة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفّر السيولة لديه و الأوضاع الاقتصادية السائدة	22	0	1,14	,351
في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، و ذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية و اجتماعية	22	0	1,18	,395

الملحـــق رقـــم: 06

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما	22	0	1,18	,395
يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل	22	0	1,14	,351
من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية و القانونية.	22	0	1,09	,294
الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض.	22	0	1,09	,294
المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، و خاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض.	22	0	1,14	,351
لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به.	22	0	1,14	,351
حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال	22	0	1,14	,351
من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية و التي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض	22	0	1,09	,294
يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر	22	0	1,05	,213
توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها	22	0	1,09	,294
يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية	22	0	1,14	,351

الملحـــق رقـــم: 07

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟	22	1,27	,456
N valide (listwise)	22		

الملحـــق رقـــم: 08

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	14,042	21	,000	1,182
إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	8,801	21	,000	1,364
أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	17,390	21	,000	1,091
يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية	12,969	21	,000	1,318
إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	15,174	21	,000	1,136
إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	12,969	21	,000	1,318
إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	23,000	21	,000	1,045
يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	13,096	21	,000	1,273
تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	14,042	21	,000	1,182
الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	13,096	21	,000	1,273
تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	14,042	21	,000	1,182
يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	17,390	21	,000	1,091
إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	12,990	21	,000	1,364
انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	17,390	21	,000	1,091
تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	13,420	21	,000	1,227

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
تضمن إدارة المخاطر البنكية المراقبة والتحكم بالانحرافات والهفوات التي يمكن أن تعيق أهداف البنك وأمانه	14,042	21	,000	1,182
إدارة المخاطر البنكية تندرج ضمن متطلبات اتفاقية بازل 2 التي تعكس النظام العام للرقابة الاحترازية	8,801	21	,000	1,364
أساس قيام وظائف البنك يرتبط بوجود عامل المخاطرة وهي مرتبطة أساسا بكفاءة وفعالية مدير المخاطر	17,390	21	,000	1,091
يمكن تصنيف المخاطر البنكية بصفة عامة على أنها: مخاطر مالية و مخاطر غير مالية	12,969	21	,000	1,318
إدارة المخاطر في البنوك من أبرز المتطلبات التي لها طابع الأهمية والإلزامية في تبنيها	15,174	21	,000	1,136
إدارة المخاطر وظيفة ضرورية للإدارات الحديثة لا سيما إدارة البنوك التي تسعى لتحقيق الربحية والبقاء والتوسع	12,969	21	,000	1,318
إن سوء أو عدم الكفاءة في إدارة المخاطر هو عامل أساسي قد يؤدي إلى ازدياد حجم المخاطر وتحقق الخسائر	23,000	21	,000	1,045
يمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخاطر هي أداة فعّالة في الاستجابة ورد المخاطر التي قد تواجه البنوك	13,096	21	,000	1,273
تهدف إدارة المخاطر البنكية في المقام الأول إلى المحافظة على حماية مصالح المودعين والدائنين ودعم ثقتهم ومنه تحقيق الأمان	14,042	21	,000	1,182
الحد من المخاطر يتطلب جملة من الإجراءات من بينهم الرقابة والمتابعة الفعالة من قبل مسيّر البنك	13,096	21	,000	1,273
تستخدم البنوك سياسة عدم التركيز كخطوة أساسية لتوزيع المخاطر أو تفتيتها	14,042	21	,000	1,182
يهدف نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية إلى قياس المخاطر وتحديدها ومراقبتها ومحاولة التحكم فيها	17,390	21	,000	1,091
إدارة المخاطر تساهم في دعم أنشطة البنك وسيرورتها وضمان تحقيق الأهداف المتمثلة في الربحية وتحقيق الأمان	12,990	21	,000	1,364
انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر فإن البنك يقوم بتكوين مخصص للزبائن كخطوة لتغطية خسائر المخاطر إن حدثت	17,390	21	,000	1,091
تكمن أهمية إدارة المخاطر في أنها أداة تضمن تجنب المخاطر أو السيطرة عليها إلى أقل حد ممكن	13,420	21	,000	1,227
يمكن للبنك أن يتعامل مع المخاطر البنكية من خلال الطرق التالية: تجنب المخاطر، توزيع ونقل المخاطر، تقبّل المخاطر	17,390	21	,000	1,091

الملحـــق رقـــم: 09

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
يتوقف منح القروض على عدّة عوامل من أبرزها: طبيعة الزبون، مدة القرض، كيفية التسديد، الضمانات المقدّمة	13,420	21	,000	1,227
أسس منح القروض في البنوك التجارية هي: الموائمة، الاعتبارات القانونية، وضعية السيولة لدى البنك	14,042	21	,000	1,182
وضع السياسات الإقراضية واعتمادها هي أحد العوامل التي تضبط وتحد من المخاطر في البنوك وإمكانية التحكم فيها	17,390	21	,000	1,091
أهم خطوة في منح القرض هي ملائمة السياسات المطبقة في البنوك مع الأهداف والأولويات المسطّرة	11,400	21	,000	1,136
يمكن القول بأن أبرز معيار يستخدم لمنح القروض في البنوك التجارية هو المركز المالي للزبون وطبيعته	13,096	21	,000	1,273
ترتكز سياسة منح القرض على مدى سلامة القروض من المخاطر البنكية المصاحبة لها، مع تأمين الرقابة المستمرة	14,042	21	,000	1,182
تعتبر الأساليب الإحصائية، و تقنيات التحليل المالي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تشخيص الوضعية المالية لطالب القرض	14,042	21	,000	1,182
يمر منح القروض بعدّة مراحل من أبرزها التفاوض مع الزبون وتحديد وضعيته الائتمانية من سعر الفائدة، مدة القرض، الضمانات المقدمة	11,773	21	,000	3,000
الاستعلام عن الزبون هو خطوة ضرورية ذات أهمية وإلزامية حتى يتسنى منح القرض من قبل البنك	17,390	21	,000	1,091
تتأثر سياسة منح القروض بعدّة أبعاد من أبرزها: الظروف التي يمر بها البنك، ومدى توفّر السيولة لديه و الأوضاع الاقتصادية السائدة	15,174	21	,000	1,136
في بعض الأحيان يتم منح القروض بدوت التشديد على الفحص اللازم، و ذلك يعود لإعتبارات سياسية ، إقتصادية و اجتماعية	14,042	21	,000	1,182

الملحـــق رقـــم: 10

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
المخاطر البنكية والوظائف البنكية هما زوجان لهما صفة التأثير والتأثر ولا يمكن الفصل بينهما	14,042	21	,000	1,182
يمكن اعتبار أن قرار منح القروض متغير تابع وإدارة المخاطر البنكية هو متغير مستقل	15,174	21	,000	1,136
من أهم أوجه المخاطر البنكية مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية و القانونية.	17,390	21	,000	1,091
الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر في البنوك التجارية هو ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها بما في ذلك منح القروض.	17,390	21	,000	1,091
المخاطر البنكية ومؤشراتها هي أهم عامل قد يؤثر في اتخاذ قرار منح القرض للزبون، و خاصة المخاطر المتعلقة بالإقراض.	15,174	21	,000	1,136
لا توجد قروض بدون مخاطر، حيث أنه لا يمكن الموافقة على منح قرض دون أي احتمال لوجود مخاطر مرتبطة به.	15,174	21	,000	1,136
حجم مخاطر القروض يرتبط أساسا بمبلغ القرض الممنوح والضمانات المقدمة وطبيعة النشاط الذي ستستثمر فيه الأموال	15,174	21	,000	1,136
من المخاطر التي تواجه البنك ، قدرات البنك التمويلية و التي هي أحد المتغيرات التي تؤثر على توجهها في منح الإقراض	17,390	21	,000	1,091
يستخدم التأمين على القروض من قبل البنك كأداة لتفتيت أو نقل وتجنب المخاطر	23,000	21	,000	1,045
توجد علاقة عكسية بين ربحية البنك والمخاطرة التي تتحملها	17,390	21	,000	1,091
يتوقف قرار منح القرض بشكل أساسي على مخرجات نظام إدارة المخاطر البنكية	15,174	21	,000	1,136

الملحـــق رقـــم: 11

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
هل لبرامج إدارة المخاطر البنكية إسهام في توجيه وترشيد قرارات منح الإقراض؟	13,096	21	,000	1,273

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الملخص	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الاختصارات	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية ومنح القروض في المؤسسات البنكية	02
تمهيـــد	02
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية	03
المطلب الأول:ماهية إدارة المخاطر البنكية	03
أولا: مفهوم المخاطر البنكية	03
1-تعريف المخاطر	03
2-تصنيف المخاطر	04
3-تعريف المخاطر البنكية	04
ثانيا:مصادر المخاطر البنكية	05
1-المصادر النظامية	05
2-المصادر غير النظامية	05
ثالثا:تصنيفات المخاطر البنكية	05
1-المخاطر المالية	05
2-المخاطر غير مالية	07
رابعا: إدارة المخاطر البنكية	07
1-مفهوم إدارة المخاطر البنكية	07
2-وظائف إدارة المخاطر البنكية	08
3-إستراتجية إدارة المخاطر البنكية	08
4-أساليب التعامل مع المخاطر البنكية	09
المطلب الثاني:أدوات قياس المخاطر البنكية لدى البنوك	10
أولا: الأدوات الإحصائية وأدوات التحليل المالي لقياس المخاطر البنكية	10
1-المدى	10
2-التوزيعات الاحتمالية	10
3-الإنحراف المعياري	10
4- معامل الاختلاف	10

5-معامل بيتا	10
6-أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر البنكية	11
ثانيا: أساليب قياس المخطر البنكية حسب كل نوع من المخاطر	12
1-قياس مخاطر الإقراض	12
2-قياس مخاطر السيولة	15
3-قياس مخاطر السوق	16
4-قياس المخاطر التشغيلية	16
المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية لدى البنوك	18
أولا: أهمية إدارة المخاطر البنكية	18
ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية	18
المبحث الثاني: آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية	19
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	19
أولا: تعريف القروض البنكية	19
ثانيا:أهمية القروض البنكية	19
1-في المجال الإنتاجي	19
2-في المجال الإستهلاكي	19
ثالثا: أصناف القروض البنكية	19
1-القروض حسب آجال الإستحقاق	19
2-القروض حسب الغرض منها	20
3-القروض حسب نوع الضمان	20
4-خطابات الضمان	21
5-الإئتمان الإيجاري	21
6-الإعتماد المستندي	21
المطلب الثاني: ضوابط وإجراءات منح القروض البنكية	22
أولا: ضوابط منح القروض البنكية	22
1-سمعة الزبون	22
2-قدرة الزبون على السداد	22
3-حجم رأس مال الزبون والضمانات التي يمكن أن يقدمها	22
4-الظروف المحيطة	22
5-مضمون عقد القرض	23
ثانيا: إجراءات منح القروض البنكية	23
المطلب الثالث: سياسات الإقراض وطرق معالجة مخاطرها	24
أولا: مرتكزات سياسة الإقراض	24
1-تحديد الحجم الإجمالي للقرض	24

2- تحديد تشكيلة القروض	24
3-الحد الأقصى لإقراض الزبون الواحد	24
4-تحديد الضمانات التي يقبلها البنك	24
5-سعر الفائدة	24
6-تحديد نوع وطبيعة المخاطر	24
7-الأهلية الائتمانية	24
8-متابعة القروض	25
ثانيا: العوامل المؤثرة على السياسة الإقراضية	25
1-العوامل المتعلقة بالبنك	25
2-العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية	25
3-العوامل المتعلقة بطالب القرض	25
ثالثا: طرق معالجة مخاطر الإقراض	25
1-توزيع خطر القرض	26
2-التعامل مع عدة متعاملين	26
3-تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة	26
4-التأمين على القروض	26
5-العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية	26
6-دراسة وتقييم الضمانات	26
7-متابعة القروض	26
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة)	27
أولا: دراسة حياة النجار بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل" دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية	27
ثانيا:دراسة حفيان جهاد بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية	27
ثالثا:دراسة مليكة عياش بعنوان:" مخاطر القروض البنكية وطرق التحكم فيها" ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	27
رابعا: دراسة بوعشة مبارك بعنوان: "تسيير المخاطر البنكية"	28
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
Romain SUBLET, « LA GESTION DU RISQUE DE CREDIT BANCAIRE SUR LES PORTEFEUILLES PROFESSIONNELS ET PARTICULIERS »	28
Bagnié Alex TOE, « GESTION DES RISQUES BANCAIRES LIES AUX CREDITS ACCORDES AUX ENTREPRISES »	29
Hamid ATIDE, « GESTION DES RISQUES BANCAIRES »	29
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	30
أولا: أوجه التشابه مع الدراسات سابقة	30
ثانيا: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصـل الثانـي: الدراسـة الميدانيـة ببنـك الفلاحـة والتنمـية الريفـية وكالــة تبســة	33

تمهيد	33
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	34
أولا: منهجية الدراسة	34
ثانيا: اختيار مجتمع العينة والدراسة	34
1-مجتمع الدراسة	34
2-عينة الدراسة	34
ثالثا: متغيرات الدراسة	34
1-المتغير المستقل	34
2-المتغير التابع	34
رابعا: تلخيص معطيات الدراسة	35
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	35
أولا: المقابلة	35
ثانيا:وثائق البنك	35
ثالثا:الاستبيان	36
1-البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة	36
2-ثبات أداة الدراسة	36
المطلب الثالث:عرض المؤسسة البنكية محل الدراسة	36
أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
ثانيا:مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	37
ثالثا: التنظيم على مستوى البنك	37
رابعا: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية و الريفية وكالة تبسة	37
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	38
المطلب الأول: آليات إدارة المخاطر البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
أولا: المخاطر البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
1-إدارة مخاطر البنكية المتعلق بالقرار الائتماني لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
2-مخاطر السيولة	42
3-مخاطر السوق	42
4-المخاطر التشغيلية	44
المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليل النتائج	44
أولا: عرض النتائج	44
1-عرض النتائج المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان الموزع	44
2- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر البنكية	48
3- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث المتعلق بآليات منح القروض في البنوك	49

4- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الرابع المتعلق بالعلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية	50
5- عرض النتائج المتعلقة بالمحور الخامس المتعلق بعلاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض	51
ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان	51
1-تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان	51
2-تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان	52
3-تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان	53
4-تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان	54
5- تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان	55
المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات	56
أولا: مناقشة النتائج	56
1-مناقشة نتائج المحور إدارة المخاطر البنكية	58
2-مناقشة نتائج محور آليات منح القروض البنكية	58
3-مناقشة نتائج محور العلاقة بين قرار منح القرض وإدارة المخاطر البنكية	59
4-مناقشة نتائج محور علاقة إدارة المخاطر البنكية في توجيه عمليات الإقراض	59
ثانيا: اختبار الفرضيات	59
1-اختبار الفرضية الأولى	59
2-اختبار الفرضية الثانية	59
3-اختبار الفرضية الثالثة	60
4-اختبار الفرضية الرابعة	60
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة	64
قائمة المصادر و المراجع	67
قائمة الملاحق	72
الفهرس	100